وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية ،وعلوم تجارية وعلوم تسير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصّص: اقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان:

التشخيص المالي كمؤشر لقياس الأداء المالي في المؤسسات المصرفية – دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال الجزائر– خلال الفترة (2012–2015)

من إعداد الطالبين:

– بزوبيري يوسف

– غميرد خالد

إشراف الأستاذ:

د/حميدات عمر

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقـــب	الرتبـــة العلميـــة	الصفـــة
قطيب عبد القادر	أستاذ محاضر –ب–	رئيســـا
حميدات عمر	أستاذ محاضر –ب–	مشرفا ومقـــررا
حنيش فتحي	أستاذ محاضر –ب–	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

القدير نحمده و نشكره وبه نستعين الذي هدانا إلى سبيل العلم.

ولولاه لما كنا لنهتدي والذي وفقنا بواسع رحمته

وكامل قدرته في انجاز هذه الرسالة العلمية

كما نتقدم بالشكر و التقدير إلي الأستاذ الفاضل حمدات عمر الذي تحمل مسؤولية الإشراف على عملنا والذي لم يبخل علينا في تقديم المساعدات و التوجيهات دون أن ننسى تقديم الشكر إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية بجامعة غرداية .

إهـــــداء

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة على اشرف المرسلين محمد الامين المبعوث رحمة للعالمين بشيرا ونذيرا وداعيا إلى الله باذنه وسراجا منيرا وبعد

لك الحمد ربي على ان وفقتني إلى ان اتم هذا العمل المتواضع واكرمتني بهذه اللحضات المميزة في حياتي والتي اود ان اتقاسمها مع من احببت إلى

من حملتني كرها ووضعتني كرها ، وسهرت على تربيتي وراحتي ، الى التي قاسمتني افراحي وشاركتني احزاني الى التي مابخلت عليا بشيء الى ووفتني اياه الى قرة عيني امي الغالية اطال الله في عمرها ورزقها الصحة والعافية.

إلى من سهر على تعليمي و تربيتي و تلقيني ان السبيل إلى النجاح هو الصبر ، والذي كان دوما سندي في الحياة وسببا إلى ماوصلت إليه والدي العزيز اطال الله في عمره ورزقه الصحة والعافية.

إلى الذين شد بهم الله ازري وشاركهم في امري ، والذين ساندوني في اصعب لحضات حياتي أخي سيدعلي و أخواتي،وفقهم الله إلى مايحبه ويرضاه

إلى كل عائلتي الأكادمية أساتذة كلية العالوم الاقتصادية وبالأخص الأستاذ المشرف حمدات عمر وعائلتي المهنية بامن ولاية غرداية وبالاخص كل من رئيس امن الولاية ونائب رئيس امن الولاية، يوسف ،علي، دردوري، صالح ، بلال ،محي الدين ،حكيم وكل من اعرفهم ،الذين تسعهم ذاكرتي ولا تسعهم مذكرتي والى كل من ساعدني من قريب او من بعيد.

بزوييري يوسف

إهـــــداء

بعد جهد جهيد وعمل فريد بإرادة من حديد وبتوفيق من العزيزالحميد بكل سعادة العالم بكل فرحا الكون،يسرني انأ هدي ثمرةجهدي في نهاية مشواري الجامعي هذا إلى الرجل الذي أنارلي درب الحياة وعلمني أن لا أتهاون عن طلب العلم حتى الممات

****أبي العزيز * ***

إلى التي كان لي بطنها وعاءا وصدرها سقاءا وبأيدي الآلام ربتني وبعيون الأتعاب راعتني وبصدرمنشق حمتني وبالحب والحنان غمرتني إلى من وضع الجنة تحت أقدامها

*** أمي الحبيبة***

إلى سندي في الحياة إخوتي وكل اصدقائي

إلى عائلتي الأكاديمية أساتذة كليةالحقوق والعلوم السياسية،زملائي الطلبة

إلى عائلتي المهنية موظفي الامن الوطني بامن ولايةغرداية

إلى كل من نسيهم قلمي وتذكرهم قلبي.

غميرد خالد

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى بحث وتحليل موضوع التشخيص المالي بأساليبه التحليل المالي ومؤشراته، ودوره في تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، فمن خلال هذه الدراسة حاولنا التعرف إلى مدى فعالية الأساليب الحديثة للتشخيص المالي والممثلة في المؤشرات والنسب المالية وقوائم التدفقات النقدية، وتأثيرها على الأداء المالي في المؤسسات المصرفية العاملة في الجزائر، حيث توصلت نتائج الدراسة إلى أنّ السلطات الجزائرية لازالت تسعى جاهدة إلى مسايرة النظم والمعايير المحاسبية الدولية، وبالرغم من نقص التشريعات والقوانين، إلاّ أن العينة محل الدراسة أظهرت أنّها تستخدم بعض الأساليب في التشخيص المالي للتأثير على الأداء المالي.

الكلمات المفتاحية: تشخيص المالي، أداء، نسب المالية، تحليل المالي

Abstract

This study aims to study and analyse the subject of financial diagnosis in its methods of financial analysis and its indicators, and its role in evaluating the financial performance in economic institutions. Through this study we tried to identify the effectiveness of modern methods of financial diagnosis represented in indicators and financial ratios and cash flow statements, Economic institutions operating in Algeria, where the results of the study that the Algerian authorities are still striving to comply with international accounting standards and standards, and despite the lack of legislation and laws, but the sample studied showed that the E Some methods in financial diagnosis

Keywords: financial diagnosis, performance, financial ratios, financial analysis

المقدمة العامة	**أ– هـ**
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للتشخيص المالي وتقييم الأداء المالي	**07**
تمهيد	07
المبحث الأول: مفهوم التشخيص المالي (التحليل المالي)	**08**
– المطلب الأول: مدخل للتشخيص المالي	08
– المطلب الثاني: مراحل ومؤشرات التشخيص المالي	12
المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي في المؤسسات المالية	**19**
– المطلب الأول: عموميات حول الأداء المالي	19
– المطلب الثاني: مراحل والقواعد الأساسية لتقييم الأداء المالي	21
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	
– المطلب الأول: الدراسات العربية.	**26**
– المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	24
خلاصة الفصل الأول	26
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لدور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي	28
المبحث الأول: تقديم عام لعينة الدراسة	
– المطلب الأول: تقديم عام حول الشركة العامة للجزائر SGA	**31**
– المطلب الثاني: بعض المؤشرات المعتمدة في التشخيص المالي للمؤسسات	31
المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية	32
– المطلب الأول: حدود ومنهجية الدراسة	36
– المطلب الثاني: تحليل البيانات ومناقشة النتائج.	**44**
خلاصة الفصل الثاني	44
الخـــــــاتمة :	49
المصادر والمراجع :	60
الفهرس:	**62**
الملاحق:	**87**

قائمة الجداول

رقم الجدول	نوع الجدول	رقم الصفحة
(2-1)	يوضح تطور المردودية المالية والاقتصادية لبنك "سوسيتي جنرال الجزائر"	39
(2-2)	يوضح تطورات نسب الملاءة المطبقة في بنك " سوسيتي جنرال"	41
(2-3)	يوضح تطورات نسب السيولة المطبقة في بنك " سوسيتي جنرال"	41
(2-4)	مقياس أو مجال اختبار وتحليل المعنوية الإحصائية	48
(2-5)	يوضح متغيرات الدراسة الواردة في البرنامج	48
(2-6)	نتائج تقدير النموذج للمتغير التابع "الأداء المالي في المؤسسات" خلال الفترة	51

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(2-1)	يوضح تطور عدد الوكالات مع عدد الزبائن	33
(2-2)	يوضح تطور رأس المال العامل	36
(2-3)	يوضح تطور الاحتياج في رأس المال العامل	37
(2-4)	يوضح تطورات الخزينة (T)	38
(2-5)	يوضح تطور رأس المال الأدنى في البنك	42
(2-6)	يوضح مجال الثقة لاختبار "داربن واتسون"	58
(2-7)	يوضح مخرجات برنامج eviews لاختبار التوزيع الطبيعي	58

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
(2-1)	القوائم المالية لبنك سوسيتي جنرال الجزائر

قائمة المختصرات

رمز الاختصار	شرح الاختصار
FR	رأس المال العامل
BFR	الاحتياج في رأس المال العامل
Sol	معدل الملاءة المالية
Tres	مؤشر الخزينة
Liq	نسب السيولة
RF	المردودية المالية
RE	المردودية الاقتصادية
Std dev	الانحراف المعياري

المقدمة

توطئـــة:

لقد شهد الاقتصاد الجزائري في الفترة أخيرة تطور كبيرا لنشاطه، هذا بالاعتماد على مؤسساته بشتى أنواعها سواء المالية أم الاقتصادية، التي أصبحت من أهم الركائز الأساسية التي تدعم النشاط الاقتصادي لأي دولة،فالشركات والهيئات المختلفة تجد في موضوع التشخيص المالي من بديهيات سير النشاط، والوقوف على التقلبات الحاصلة؛

ومن بين الأدوات الحديثة والتي أصبح وجودها ضروريا ضمن القوائم المالية للمؤسسة هي أدوات التشخيص المالي والتي تعتبر من بين الأدوات الهامة لتقييم الأداء المالي للمؤسسات،حيث يكشف لنا من المستويات التي يتم فيها تحليل وتقييم الأداء المالي،كما يبين الوضعية المالية للمؤسسة من خلال أهم المؤشرات المالية المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي في فترة زمنية معينة، وهو ما تهدف إليه جميع المؤسسات من خلال استعمال أساليب التشخيص والتحليل المالي، من أجل تقييم الأداء المالي الذي يركز على هذه المؤشرات لقياس مدى تحقيق وإنجاز الأهداف.

فمن خلال ما ذكرناه تعتبر دراسة أو تحليل وقياس والبحث في موضوع التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية من ضروريات الحفاظ على السير الحسن للاقتصاد الوطني ككل، خاصّة وبعد الأزمة المالية العالمية التي أثّرت بشكل كبير على الاقتصاد العالمي، فقد سجّل المحيط التنظيمي للاقتصاد الجزائري عدّة إصلاحات جوهرية تصب في منهج التشخيص المالي وأدوات التحليل المالي وتطوير وتعزيز وظيفة التشخيص المالي، التي من أجلها تقييم الأداء المالي في المؤسسات، فمن خلال هذا يمكن طرح الإشكالية التالية:

- **ما مدى فعالية أساليب التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات االمصرفية ؟**

و منه تبرز الأسئلة الفرعية التالية :

- **ماهو التشخيص المالي وفيما تتمثل خطوات وطرق والمراحل التي يمر بها؟**
- **كيف يساعد التشخيص المالي في تحقيق أهداف المؤسسة الإقتصادية؟**
- **ما هي أساسيات الأداء المالي؟**
- **ما مدى اعتماد المؤسسة محل الدراسة على التشخيص المالي في اتخاذ قراراتها وتحسين وضعها المالي؟**

- **فرضيات البحث :**

من خلال الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية يمكن طرح مجموعة من الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى: أدوات التشخيص المالي تساعد على تحليل وتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية؛

الفرضية الثانية: يؤثر تشخيص الوضعية المالية على تقييم الأداء المالي للمؤسسات.

الفرضية الثالثة: للتشخيص المالي دور كبير على الوضعية المالية للمؤسسة محل الدارسة.

- **مبررات اختيار الموضوع :**

لقد وقع اختيار البحث بناء على المتطلبات التالية:

- موضوع جدير بالدراسة وينسجم مع التخصص.
- أهمية الموضوع البالغة لدى مسيري المؤسسات الاقتصادية وخاصة تلك الفئة التي تشتغل بالوظيفة المالية.
- الرغبة والميول للبحث في هذه المواضيع .
- أهمية الموضوع في تحليل الاداء المالي للمؤسسات واكتشاف الاختلالات واقتراححلول لمعالجتها.
- محاولة إثراء رصيد المكتبة الجامعية ولو بجزء قليل .

- **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية البحث من خلال أهمية الموضوع بحيث يعتبر موضوعا شاسعا وهاما، إذ يساهم في الوصول إلى أداة تقنية تساعدفي الكشف عن معوقات بلوغ الشركة لأهدافها.كما أن للموضوع أهمية بالغة لدى المسيرين وخاصة تلك الفئة التي تشتغل بالوظيفة المالية للمؤسسات الاقتصادية فهو حقا يبين لهم المعايير والمؤشرات التي يمكن استخدامها لتقييم الأنشطة المالية التي تمارسها هذه المؤسسات والأهداف المنجزة خلال فترة زمنية معينة، ويبين أيضا كيفية تطبيق هذه المؤشرات على أرضية الواقع للوصول الى نتائج تشخص الوضعية الفعلية للشركة،ومن ثم تحديد نقاط القوة لتشجيعها،ونقاط الضعف لمعالجتها، وهذا من أجل مواكبة التغيرات التي يعرفها الاقتصاد الوطني فى ظل الانفتاح والمنافسة.

- **أهداف البحث:**

يهدف هذا البحث إلى:

- التعرف على التشخيص المالي في المؤسسات الاقتصادية والمالية.
- استخلاص الطرق والأدوات التي تستخدم فى التشخيص المالي لابراز نقاط القوة والضعف فى المؤسسة.
- محاولة معرفة عملية التقييم، ومعرفة المعلومات الضرورية لقياس وتقييم الأداء المالي من خلال تطبيق المؤشرات المالية.
- ابراز الأسس التي يقوم عليها تقييم الأداء المالي فى المؤسسات المالية.

- **مجال ومكان وحدود البحث:**

من أجل الإحاطة بالموضوع والإلمام به قصد الإجابة على إشكالية البحث المطروحة أردنا أن تكون حدود الدراسة البشرية على مستوى أحد المؤسسات المالية المتمثلة في بنك سوسيتي جنرال الجزائر، أمّا بالنسبة للحدود المكانية فستكون الدراسة على مستوى التقارير السنوية والقوائم المالية.

الحدود الزمنية كانت فترة الدراسة من 2012 الى غاية 2015

كما يمكن تحديد مجال البحث بالأبعاد الثلاثة التالية:

- **البعد الموضوعي العلمي**:تصنف هذه الدراسة ضمن البحوث النظرية التي تهدف إلى الإحاطة بموضوع التشخيص المالي،حيث يقتصر البحث على دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالتشخيص المالي ودوره على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.
- **البعد المكاني**:لقد تم إسقاط الجانب النظري لهذا البحث على المؤسسة محل الدراسة(بنك سوسيتي جنرال الجزائر).
- **البعد الزماني**:من 2019/04/25 إلى غاية 2019/05/20.

- **منهجية البحث :**

لدراسة هذا البحث والإجابة على الإشكالية المطروحة وجب علينا استخدام عدة مناهج متكاملة ومتناسقة وذلك بغية الإلمام بالموضوع قيد الدراسة، حيث تم استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري إضافة للمنهج التاريخي لاستعراض أساسيات التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء المالي في المؤسسات وضمن هذين المنهجين تم الإعتماد على عدة مراجع منها الكتب و المجلات و المقالات و الملتقيات و الأيام الدراسية إضافة إلى المذكرات والمداخلات والمواقع الإلكترونية وذلك للإحاطة بكل ما يتعلق بموضوع التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء المالي، أما في الجانب التطبيقي تم اعتماد منهج الدراسة القياسية والتحليلية لتحليل و مناقشة البيانات والتوصل لنتائج علمية موثوقة يعتمد عليها.

تقسيمات البحث :

انطلاقا من الإشكالية المطروحة ووصولا لأهداف البحث واختبار الفرضيات قمنا بتقسيم بحثنا إلى فصلين للدراسة وهذا بالاعتماد على منهجية IMRAD الحديثة، كما ذكرنا سابقا، تطرقنا في الفصل الأول الذي يتضمن كل ما يتعلق بموضوع التشخيص والتحليل المالي من جهة، والأداء المالي من جهة أخرى، كماقمنا بربط ودمج المتغيرين التشخيص المالي والأداء المالي، إضافة إلى إدراج مبحث حول الدراسات السابقة، أما بالنسبة للفصل التطبيقي تطرقنا للمبحث الأول الذي يتناول تحديد متغيرات وعينة ومجتمع الدراسة إضافة إلى الطريقة والأدوات المستخدمة.

في المبحث الثالث والأخير مخصّص للدراسات السابقة قسمناه إلى مطلبين، مطلب للدراسات العربية ومطلب آخر للدراسات الأجنبية؛

صعوبات البحث :

واجهنا بعض الصعوبات فى الدراسة من أهمها:

– الوقت غير كافي من الأفضل أن تكون فترة اجراء الدراسة فى بداية الموسم الجامعي وليس فى السداسي الثاني.

–صعوبة ترجمة بعض الوثائق لأنها باللغة الأجنبية.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية للتشخيص المالي وتقييم الأداء المالي والدراسات السابقة

المبحث الأول: مفهوم التشخيص المالي.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي فى المؤسسات المالية

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

تمهيـــد:

يعتبر التشخيص المالي أو التحليل المالي من بين الأدوات المساعدة في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، حيث يعتبر الأداء المالي مفهوما جوهريا وهاما بالنسبة للمؤسسات وبالشكل العام يمثل القاسم المشترك لاهتمامات المفكرين والباحثين، وهذا منطلق أنّ نجاح المؤسسة مربوط بمدى كفاءة وفعالية أدائها المالي، وسيتم من خلال هذا الفصل محاولة إبراز أساسيات والأدبيات النظرية العامة لموضوع التشخيص المالي بجميع مراحله من مرحلة التحليل المالي واستخدام عديد المؤشرات المالية بما فيها قوائم التدفقات النقدية ومؤشرات التوازن المالي، سنتطرق في مبحث آخر إلى أبجديات الأداء المالي في المؤسسات بجميع أصناف ومؤشرا تققيم الأداء، لنتطرق في الأخير في مبحث ثالث إلى الدراسات السابقة؛

المبحث الأول: مفهوم التشخيص المالي؛

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي فى المؤسسات المالية؛

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: مفهوم التشخيص المالي (التحليل المالي)

تعتبر المؤسسة المصرفية من الركائز الأساسية للحياة الاقتصادية والنواة الرئيسية للاقتصاد باعتبارها مصدر لثروة والممول الأساسي للأسواق بالمنتجات ،وبالتالي لابد من البحث عن أحسن الطرق لتسير المؤسسة وتوجيهها نحو تحقيق أهداف متنوعة واتخاذ القرارات المالي بإجراء تشخيص شامل للوضعية المالية للمؤسسة عن طريق تحليلها وإبراز نقاط القوة والضعف، وذلك باستخدام العديد من الأساليب والمقارباتمن خلال هذا الفصل تم التطرق إلى التشخيص المالي ،وكذا الوقوف على تقييم الأداء المالي في المؤسسات المصرفية.

المطلب الأول: مدخل للتشخيص المالي

إن التشخيص كلمة إغريقية تبرز مدى التميز بين الصحيح والخطأ وقد استخدمت لأول مرة في المجال الطبي حيث يقال تشخيص المرض أي إدراك المرض استنادا لأعراضه، أما التشخيص في المجالات الاقتصادية الخاصة بالشركة فيعني اكتشاف الصعوبات والعراقيل التي تواجه الشركة.

أولا: تعريف التشخيص:

من أهم التعاريف التي أطلقت على التشخيص في المؤسسات لدينا[1]:

يعرف أنه :"القيام بمجموعة من التحاليل والفحوصات لشخص معين وهذا لمعرفة علته انطلاقا من أعراض يستدل بها الشخص.

ينظر إليه على أنه " تحليل لمجموعة من المعلومات المتحصل عليها انطلاقا من نظرة متناسقة وشاملة للشركة تمكن التعريف بصفة واضحة على الوضعية الواجب تحسينها والتي يتعين المحافظة عليها والتي يجب تعيينها؛

كما يعرف التشخيص على أنه " القاعدة التي تحلل الشركة من منظور عام عبر وظائفها وتنظيمها وتنفتح على اقتراحات بالتطور بناءا على هذه المعلومات يتم توجيه المسؤولين بهده تحسين القدرات الشركة .[2]"

وعليه التشخيص يعد أداة لكشف نقاط القوة و نقاط الضعف فى كل جوانب نشاطها وهذا قصد القيام بتحليل العلمي بهدف وضع استراتيجية عمل مستقبلية تساعدها على مواجهة الأخطار وصياغة الحلول الملائمة،

[1] أوليد لحيالي،**الاتجاهات المعاصرة للتحليل المالي**،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،عمان (2004):ص:21

[2] الياس بن ساسي ،يوسف قريشي،:**التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات**،ط1،دار وائل للنشر وتوزيع،عمان الأردن،(2006)ص:40.

وأهمية التشخيص تكمن فى أهمية الكشف والحصول على المعلومات فالقيام به بصفة دورية ومستمرة تسمح للشركة من مواجهة التقلبات التي تحدث في المحيط الذي تنشط فيه الشركة .

ثانيا: الأقسام الرئيسية للتشخيص

يعمل التشخيص على كشف أسباب الاختلالات التي قد تسود الوضعية الحقيقية للشركة وهناك عدة تقسيمات للتشخيص وهذا حسب نظرة المشخص بالشركة والهدف من عملية التشخيص .

وهذه التقسيمات تشمل مايلي[1]:

- **التشخيص الاستراتيجي:**

يعد التشخيص الاستراتيجي من المهام الضرورية في الإدارة فهو يعتبر المرجع الأساسي فى صياغة الإستراتيجية العامة للشركة حيث يتيح كشف المشاكل الإستراتيجية من خلال التعرف على ما بحزوزة الشركة وما يجب أن تتوفر عليه من وسائل وموارد.

- **التشخيص المحاسبي والمالي:**

تعتبر الوظيفة المحاسبية والمالية من بين الوظائف الأساسية فى الشركة حيث يتم تشخيص الوظائف باستخدام مجموعة من التقنيات المالية لتحقيق التوازن المالي وتنظيم السيولة.

أ. التشخيص المحاسبي:

يبرز التشخيص المحاسبي مدى دقة حسابات الشركة التى تشمل حسابات الأمم والنتائج ومدى ملائمة المعطيات التقديرية والتي تم على أساسها تقدير الأرباح، وتعتمد هذه الدراسة على المراقبة الدخلية وبعدها تقدير الحسابات الجماعية باستخدام تقنيات المراجعة ومحاولة مطابقة حسابات المراجعة بالقواعد والمبادىء المحاسبية.

ب. التشخيص المالي:

يسمح التشخيص المالي للشركة بالحصول على صورة واضحة على جوانب القوة والضعف لديها وكذا الموقع الذي تحتله فى ظل التغيرات البيئية المؤثرة عليها ، حيث يهدف التشخيص المالي الى معرفة المركز المالي الحقيقي للشركة وسنتطرق للتشخيص المالي بالتفصيل.

ثالثا: التشخيص المالي

[1] عباس عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي(**2008**):**التحليل والتخطيط المالي واتجاهات معاصرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان ،الأردن،ص:21-22

يعد التشخيص المالي أحد الآليات المستعملة في التسيير فهو يساعد المؤسسة على التعرف على الاختلالات التي تعاني منها، ومن خلاله يتم اكتشاف نقاط القوة والضعف للمؤسسة التي تساعد على اتخاذ القرارات[1]؛

1. تعريف التشخيص المالي:

يعرف التشخيص المالي بأنه مجموعة من الأساليب والطرق الفنية والإحصائية والرياضية التي يقوم بها المحلل على البيانات والكشوف المالية من أجل تقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل"

2. أهداف التشخيص المالي:

يهدف التشخيص المالي في إطار عملية مرتبة وممنهجة إلى :

- التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة؛
- معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الاقتراض؛
- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة؛
- الحكم على كفاءة الإدارة؛
- الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرار ات الخاصة بالرقابة والتقويم؛
- معرفة المركز المالي للمؤسسة؛
- معرفة مركز قطاعها الذي تنتمي إليه؛
- مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات من نفس القطاع؛
- المساعدة فى اتخاذ القرارات المالية بأقل تكلفة عائد.

3. دور التشخيص المالي:

يمكن إبراز هذا الدور في النقاط التالية[2]:

- ✓ تحديد مدى تحقيق المؤسسة للتوازنات المالية المطلوبة؛
- ✓ تحديد المركز المالي ودرجة الاستقلالية للمؤسسة بالنسبة لغير الممولين؛
- ✓ تحديد مدى تطور أو تحسن الوضعية المالية ومدى إمكانية تسديد الديون؛

[1] لحسن دردوري ،**دروس التشخيص المالي**،السنة الأولى ماستر ،تخصص مالية وحاكمية المؤسسة ومالية واقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر، بسكرة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2014-2015،ص،11

[2] ناصر دادي عدون،**تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي الإدارة المالية**،دار المحمدية العامة ،الجزائر،(1999):ص11-13

- ✓ تحديد نسبة الكفاءة في استعمال الموارد المالية للمؤسسة اعتمادا على مفهوم المردودية؛
- ✓ تحديد مستوى المؤسسة مقارنة مع مؤسسات من نفس القطاع والحجم في الاقتصاد ضمن البيئة التي يعمل فيها؛
- ✓ استعمال مختلف النتائج للدراسات السابقة لتحديد سياسة مالية جديدة أو لتغيير اتجاه المؤسسة.

رابعا: خطوات وطرق التشخيص المالي

يمر التشخيص المالي بعدة خطوات وهذا يعتمد على نوع التحليل وأهميته ودرجة التفصيل المطلوبة فيه،كما له عدة طرق للقيام به.

1. خطوات التشخيص المالي

يتفق معظم الباحثين في التحليل على أن خطوات التشخيص المالي تتمثل فيما يلي:

- **التشخيص الجيد للنشاط؛**
- **تشخيص الخيارات المحاسبية المعمول بها في الشركة**

وهذا من خلال الاستعانة بتقارير محافظي الحسابات والمدقيقين حيث يشتمل هذا التقرير على كل من[1] :

- المبادئ المحاسبية وتقنيات التجميع؛
- التقارير المالية؛
- نسب المؤونة والمخزونات.

2. طرق التشخيص المالي

يتطرق التشخيص المالي إلى مجموعة من الطرق هي:

التشخيص التطوري :

يقوم التشخيص التطوري على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية من خلال تحلي الوضعيات المالية السابقة من أجل تشخيص الوضع الحالي والتنبؤ بالوضعية المالية المستقبلية ، ومن أجل إجراء هذه الدراسة يجب على المؤسسة أن تمتلك نظام معلومات محاسبي مالي متطور وفعال.

[1] رفاع توفيق ،**محددات اختيار الهيكل التمويلي للمؤسسة**،رسالة ماجستير في المالية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر،(2002):ص22

التشخيص المالي المقارن:

يعتمد هذا التشخيص على مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع مؤسسات مماثلة في معظم وأغلب الأحيان المؤسسات المنافسة أو الرائدة في نفس القطاع،ويكون ذلك باستعمال مجموعة من الأرصدة والأدوات أو المؤشرات المالية، ويهدف المشخص إلى مراقبة الأداء المالي للمؤسسة بناءا على التغير فى المحيط

التشخيص المالي المعياري

وهوا امتداد للتشخيص المقارن ويختلف عنه في اعتماده على معدات معيارية يتم اختيارها بناءا على دراسات شاملة ومستم لقطاع معين منة قبل مكاتب دراسات مختصة أو من قبل الخبراء والمحللين العاملين فى البورصات ويعتمد هذا التشخيص على مجموعة من المعايير.

المطلب الثاني :مراحل ومؤشرات التشخيص المالي

هناك عدّة مراحل ومؤشرات للتشخيص المالي يمكن إيجازها في هذا المطلب كالتالي:

أولا:التحليل المالي الساكن(التحليل الأفقي)

إن الهدف من هذا التحليل هو ضمان تمويل الاحتياجات المالية مع وجوب عدم التأثير على قيود التوازن المالي والمردودية والملاءة المالية وهذا اعتمادا على المنظور المالي والمنظور الوظيفي.

1. المنظور المالي (تحليل الهيكل المالي)

يرتكز المنظور المالي على دراسة جملة من المؤشرات المالية التي تتجسد فيما يلي:

أ. الميزانية المالية

وهي مصنفة على أساس متجانس على حسب السيولة في جانب الأصول وعلى أساس الاستحقاق فى جانب الخصوم حيث تسمح بتقييم الذمة المالية للشركة في وقت معطى؛

ب. رأس المال العامل:

تسمح الميزانية المالية بتحديد رأس المال العامل، حيث يعتبر رأس المال العامل مؤشر يوضح طريقة تمويل الأصول الأكثر من سنة، ومدى درجة تغطية الديون القصيرة الأجل من قبل الأصول قصيرة الأجل، حيث يمثل هامش أمان مالي للشركة ويمكن حسابه وفق طريقتين التاليتين:

- **أسفل الميزانية**

يتم بمقارنة الأصول المتداولة والخصوم الأقل من السنة .

- **أعلى الميزانية**

يتم بمقارنة الأصول الثابتة مع رأس المال الدائم، وهو ما يطلق عليه بالتوازن المالي الأدنى إلا أنه حسب طبيعة الديون القصيرة الأجل فهي تستحق التسديد في مدة معينة أقصر من تاريخ تحقيق الأصول، أي أن المؤسسة تكون مطالبة بتسديد ديونها قبل القيام بتحصيل حقوقها لدى الغير وهو ما يضعها أمام حالة صعبة اتجاه دائنيها لذا لابد على المؤسسة أن توفر هامش (فائض)من الأموال الدائمة التي تزيد عن حاجتها من تمويل الأصول الثابتة، بالمقابل تفوق الأصول المتداولة مجموع الديون القصيرة الأجل.

حيث يحسب رأس المال العامل بالشكل التالي:[1]

أسفل الميزانية

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – خصوم متداولة

أعلى الميزانية

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – أصول ثابتة

ت. نسب الميزانية المالية

حتى تتمكن أكثر من فهم التحليل المالي للميزانية يتوجب عليها فهم النسب التالية:

- **نسب السيولة**

تعكس مدى قدرة الشركة على دفع جميع ديونها قصيرة الأجل باستخدام مجموعة الأصول

$$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} =$$

- **نسبة الملاءة المالية**

$$\frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{مجموع الديون}} =$$

تعكس هذه النسبة مدى قدرة الشركة على دفع جميع ديونها من قبل مجموع أصولها[1].

2. المنظور الوظيفي (تحليل هيكل الاستغلال)

[1]–دردوري لحسن،:**مطبوعة التشخيص المالي** ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015 ص29.

يرتكز المنظور الوظيفي للشركة من خلال الفصل بين النشاطات الرئيسية للشركة، لكن قبل تحليل الهيكل المالي والتوازن المالي للشركة يتوجب أولا التقريب الوظيفي للميزانية وهذا عن طريق دراسة الاحتياجات التمويلية ومصادر التمويل وكذا ووظائف الشركة[1].

أ. الميزانية الوظيفية:

"هي ترتيب لعناصر الميزانية المحاسبية بطريقة توضح الوضعية المالية للمؤسسة وبالتحديد توازنها أو اختلالها المالي وذلك حسب مختلف الدورات (استغلال،استثمار ،وتمويل)التي تميز حياة المؤسسة "

ب. النسب الهيكلة:

تساعد في دراسة الهيكل المالي للمؤسسة والموضوعة لكل جانب من جوانب قائمة المركز المالي، وهذه النسب تظهر التوزيع النسبي لعناصر الأصول وكذا الأمر بالنسبة لعناصر الخصوم، وتعتبر هذه النسب أكثر دلالة لأغراض دراسة الهيكل المالي للمؤسسة وتساعد النسب الهيكلة إدارة المؤسسة على دراسة الهيكل المالي لها وذلك من خلال مايلي :

1. نسب تمويل الوظائف الثابتة

وتعكس مدى تغطية الوظائف الثابتة بالمصادر الثابتة، ونقصد بالوظائف الثابتة كل من الوظيفية التمويلية والاستغلالية أي يجب تغطية كل المصاريف المتعلقة بالوظائف الثابتة للمؤسسة بالمصادر الثابتة.

وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\frac{\text{المصادر الثابتة}}{\text{الوظائف الثابتة}} =$$

2. نسب الاستقلال المالي :

وتعكس هذه النسبة القدرة على تغطية ديون الشركة ،وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\frac{\text{مصادر خارجية}}{\text{الديون}} =$$

[1] مليكة زغيب،مداخلة بعنوان **تأثير الهيكل المالي على القيمة السوقية للمنشأة**، الملتقى الوطني حول إشكالية تقييم المؤسسات الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة سكيكدة،الجزائر،(2005):ص77

3. نسبة تغطية الأصول المتداولة برأسمال العامل العام:

تشير الى الجزء من رأسمال العامل العام الممول بالأصول المتداولة ،وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{رأس المال العام} = \text{الأصول المتداولة}$$

ثانيا: التحليل المالي الوظيفي (تقييم النشاط والنتائج والمردودية)

تقوم المؤسسات بأداء نشاطها وعملياتها المالية في ظروف تتسم بالحركية يجعلها تلتزم بتقييم أدائها المالي خلال دورة نشاطها، ونظرا لعدم إمكانية الشركات من تغيير أدائها المالي للفترات السابقة فان عملية تقييم أدائها خلال الفترات السابقة سيعد خطوة أولى وهامة في التخطيط لمستقبل أداء هذه الشركات[1].

1. تقييم النشاط والنتائج :

يهتم هذا النوع من التقييم بتحليل الكيفية التي تحقق من خلالها الشركة نتائجها المسطرة وكذا الحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية وهذا باستخدام الأرصدة الوسيطية للتسيير SIGوهي أرصدة تحسب انطلاقا من العناصر الممتدة من حساب النتائج،حيث تسمح دراسة الأرصدة الوسيطية للتسيير ب[2]:

- فهم معلومات النتيجة الصافية؛
- المتابعة للأماكن والأوقات الخاصة بتقييم الأداء والمردودية لنشاط الشركة فهي أرصدة توضح المراحل التي تشكل من خلالها الربح أو الخسارة ومن خلالها يمكن تحديد الأسباب التي أدت إلى نتيجة المحققة ومن ثم يمكن تصور الحلول والإجراءات التي تبقى على الوضع أو تحسينه حسب كل حالة؛
- الأرصدة الوسيطية للتسيير ينادي بها مراكز الميزانية تختلف عن المخطط المحاسبي حيث يسمح بمقارنة أحسن بالأرصدة الوسيطية للتسيير في الوقت والمكان.

[1] الياس بن ساسي ويوسف قريشي،**التسيير المالي(الإدارة المالية)**،دار وائل للنشر والتوزيع،عمان،(2011):ص290،281

[2] عاطف وليد،**التمويل والادارة المالية للمؤسسة**،دار الفكر الجامعي، الاسكندرية،(2008):ص:89

2. تقييم المردودية :

وهي وسيلة تمكن المحلل المالي من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت فى تحقيقها، وتعد نسب المردودية من المؤشرات الأكثر موضوعية في تقييم الداء ويمكن من خلالها اتخاذ قرار التمويل والاستثمار.

ونسب المردودية مستمدة من مبادئ الأرصدة الوسيطية للتسيير من خلال تسهيل مستوى التقدير الذي قد يرتبط بمدى اتساع قطاع النشاط، وتتمثل هذه النسب في[1]:

أ. المردودية المالية

وتتمثل في رأس مال المؤسسة إذ تعتمد على الفائض المالي الموزع، فكلما كانت العناصر المكونة لرأس مال المؤسسة مستقلة عن التمويل الخارجي كلما كانت النتيجة أحسن، وبالتالي تحقيق مردودية أفضل.

- **التدفق التقدي** = **مردودية النشاط** / **رقم الأعمال**

تعبر هذه النسبة عن فعالية الشركة من حيث إنتاج السيولة وفقا لمستوى النشاط(قياسا على رقم الأعمال).

- **القدرة على سداد القروض الهيكلية**

تسمح هذه النسبة بفهم القدرة على توليد النقدية من قبل الشركة حيث هذا التحليل يستكمل استعراض القدرات ونسب الديون وعن التكاليف المالية بالمقارنة مع نتائج الاستغلال.

وتحسب بالعلاقة التالية: **الإلتزامات المالية (متوسطة وطويلة الأجل)** / **التدفق النقدي** =

ب. المردودية الاقتصادية[2]:

وهي تعبر عن النتائج التى تحققت فى العناصر الأساسية فى تسيير الشركة حيث تعد واحدة من المعايير المستخدمة لقياس مستوى الثروة فى الشركة وأيضا للحكم في الأداء للشركة.

النتيجة الصافية / **الموارد الثابتة** =

[1] عبد الستار مصطفى الصحن وسعود جايد العمري،(2006):**الإدارة المالية اطر نظرية وحالات عملية**،دار وائل للنشر والتوزيع،ط2،عمان،ص56

[2] jean peyrard **analysefinanciers**,8eme ed ,Ed vuibert,paris,(1999) :pp181-182

ثالثا: التحليل المالي الديناميكي (تحليل التدفقات المالية)

يعد تحليل التدفقات المالية أكثر تطورا مقارنة بالتحليل الوظيفي والتحليل للذمة المالية، حيث يمكن من خلاله استخدام الجداول التدفقات المالية وتحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض فى الخزينة وتحديد الدورة المسؤولة عن هذا العجز أو الفائض، كما يحتوي هذا التحليل على مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي ،والتي لها دور في اتخاذ بعض القرارات الإستراتيجية والمساعدة في تقييم الإستراتيجية المتبناة من طرف الشركة[1].

.1 ق

ائمة التدفقات النقدية

هو عبارة عن جدول يوضح لنا مدفوعات ومتحصلات لمؤسسة ما خلال فترة زمنية معينة ،ويختلف هذا الجدول عن الجداول المالية الأخرى لأنه يساعد المؤسسة في تقييم مدى قدرتها على توليد الأموال في الحاضر والتنبؤ بالمستقبل[2].

ويهدف هذا الجدول إلى:[3]

- ت

قييم نتائج الاختيارات الإستراتيجية للقادة على خزينة الشركة؛

- ت

قييم الملاءة المالية للشركة؛

- ت

حليل مصدر الفائض والعجز فى الخزينة؛

- د

راسة استعمالات مصادر الخزينة؛

[1] منير شاكر محمد ،اسماعيل اسماعيل،عبد الناصر نور،**التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، دار وائل للنشر ط3،عمان،(2008):ص164-166.

[2] فايز سليم حداد،**الادارة المالية** ،الطبعة2،دار حامد للنشر والتوزيع،الأردن،(2009): ص:40

[3] شناي عبد الكريم ،**تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية** ،رسالة ماجستير، كملية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة باتنة،(2008-2009):ص:42

-

ق

ياس احتياجات التمويل الخارجية.

وقبل التطرق لجدول تدفقات الخزينة يتوجب معرفة العناصر الأساسية للخزينة حيث تتشكل من عناصر الميزانية الذي يستبعد فيها العناصر خارج الميزانية الى أن يحين أوان تسديدها للنتائج المتوقعة.

الخزينة الصافية =نقدية موجبة –نقدية سالبة

2. جدول تدفقات الخزينة :

جدول تدفقات الخزينة هو تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة، ويعتبر كجدول قيادة فى يد (الإدارة العليا) تتخذ على ضوئها مجموعة من القرارات الهامة كتغيير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه أو النمو وغيرها[1].

[1] زين عبد المالك، **القياس و الإفصاح عن القوائم المالية في النظام المحاسبي المالي،دراسة حالة مجمع صيدال(وحدةالحراش)**،رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر (2015):ص:35

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي فى المؤسسات المالية

الأداء المالي هو أحد الأنواع الأساسية للأداء في المؤسسات المصرفية والذي له أهمية بالغة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وذلك من أجل معرفة مدى قدرتها على تحقيق أهدافها، الذي يتم من خلال استخدام المؤشرات و النسب المالية بالإضافة إلى لوحة القيادة و التي تعتبر أداة فعالة في عملية تقييم الأداء الفعلي للمؤسسة، و لأهمية الأداء المالي في المؤسسة سنحاول التطرق من خلال هذا المبحث إلى الأداء المالي في المؤسسة من خلال بعض التعاريف و كذلك تحديد أهميته وأهدافه في المؤسسة و كذلك العوامل المؤثرة فيه.

المطلب الأول: عموميات حول الأداء المالي

لكي نتمكن من تعريف تقييم الأداء المالي لابد أن نقدم تعريف الأداء المالي وسوف يتم التركيز على أهمها:

أولا: تعريف الأداء المالي

يعرف محمد محمود الخطيب الأداء المالي على أنه المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، و يعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسة حيث أنه هو الداعم الأساسي للأنشطة المختلفة التي تمارسها المؤسسة، و يساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية مختلفة.[1]

كما يعرف على أنه تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء القيمة المضافة ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانية المالية و جدول حسابات النتائج و كذلك باقي القوائم المالية، ولكن لا جدوى من ذلك إذا لم يؤخذ الظرف الاقتصادي و القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في

1محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات**، دار الحامد للنشر و التوزيع، ط 01، الأردن، 2010، ص 45.

الدراسة، و على هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة و معدل نمو الأرباح.[1]

ويعرف أيضاً بأنه مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها و مصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل و ذات الأجل القصير من أجل تشكيل الثروة.[2]

وهناك من يعرف الأداء المالي على أنه استغلال الموارد المالية المتاحة للمؤسسة بطريقة تمكنها من تحقيق أهداف الوظيفة المالية وهذا ما يتوقف على السياسة المالية التي تنتهجها المؤسسة [3]

كما يعني الأداء المالي تسليط الضوء و فحص المحاور التالية من خلال عملية التحاكي:[4]

- العوامل المؤثرة في المردودية المالية؛
- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة؛
- مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية و تحقيق فوائض من الأرباح؛
- مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة.

من خلال ما تم عرضه من تعاريف يمكن أن نعرف الأداء المالي على أنه يعبر على قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المسطرة و ذلك من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها لمالية المتاحة بكفاءة و فعالية.

يعرف تقييم الأداء المالي على أنه قياس النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا وتقديم حكما على إدارة الموارد البشرية و المالية المتاحة للمؤسسة و هذا لخدمة أطراف مختلفة لها علاقة بالمؤسسة.[5]

ثانيا: أهمية و أهداف الأداء المالي

1. أهمية الأداء المالي[1]:

---

[2] دادن عبد الغني **قياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية حلة بورصتي الجزائر و باريس**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، غير منشورة، 2006-2007،ص 36.

محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، **دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة**، الملتقى الوطني حول واقع آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، 05-2013/05/06 جامعة الوادي، ص 07.

3قلو رفيق، **دراسة أثر التمويل الإسلامي على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة و مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، غير منشورة، 2010-2011، ص 133.

[4] دادن عبد الغني، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[5] محمد نجيب دبابش ، طارق قدوري، مرجع سبق ذكره، ص 07.

تنبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقييم أداء المؤسسات من عدة زوايا و بطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة و الضعف في المؤسسة و الاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.

وتنبع أهمية الأداء المالي أيضاً وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسة وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليته وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسة واستثماراتها وفقاً للأهداف العامة للمؤسسة و المساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على استمرارية و بقاء المؤسسة.[2]

2. أهداف الأداء المالي:

إن الأداء المالي يمكن أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية:[3]

- يمكن المستثمر متابعة و معرفة نشاط المؤسسة و طبيعته، كما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية و المالية المحيطة، و تقدير تأثير أدوات الأداء المالية من ربحية و سيولة و نشاط و المديونية على سعر السهم؛
- يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل و المقارنة و تفسير البيانات المالية و فهم التفاعل بين البيانات لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع المؤسسة.

و منه فإن الموضوع الأساسي للأداء المالي هو الحصول على معلومات تستخدم لأغراض التحليل المناسبة لصنع القرارات و اختيار السهم الأفضل من خلال مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة.

المطلب الثاني:مراحل تقييم الأداء المالي

تمر عملية تقييم الأداء المالي بعدة مراحل والتي يتوجب إتباعها وفق الترتيب التالي[4]

1. جمع البيانات والمعلومات

تعد البيانات والمعلومات والتقارير والمؤشرات المستخدمة لحساب النسب والمعايير العملية التي يتم الحصول عليها من حسابات الإنتاج والميزانية العمومية عن الطاقة الإنتاجية والمستخدمات ورأي المال وعدد العمال وأجورهم،

---

[1] كافي ياسمين، **دور مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة ورقلة، الجزائر، 2015-2016، ص06.

[2] محمد محمود الخطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 46-47

[3] **نفس مرجع**، ص 47.

[4] مجيد الكرخي ، **مرجع سبق ذكره**،ص39

المادة الخام التي تستخدم في عملية تقييم الداء حيث تأخذ عادة خلال السنة المعنية أو السنوات السابقة دون أن ننسى البيانات المتعلقة للمؤسسات الناشطة في نفس قطاع الشركة أو الاقتصاد الوطني أو مع بعض، المؤسسات المتشابهة في الخارج وهذا لأهميتها في إجراء المقارنات.

2. تحليل ودراسة البيانات والمعلومات

يتم التأكد من مصداقية وموثوقية البيانات وهذا من خلال الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة وهذا حتى يتم الوصول إلى حساب المعايير والنسب والمؤشرات ذات دقة لعملية تقييم الأداء.

3. إجراء عملية التقييم :

يتم التقييم باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الشركة على أن تشمل عملية تقييم النشاط العام للشركة أي جميع أنشطة الفروع والأقسام فيها وهذا للوصول والى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه.

4. اتخاذ القرار المناسب:

وهذا يشمل مقارنة النشاط المنفذ بالأهداف المخططة ويتم بعدها حصر الانحرافات التي حصلت في النشاط وأن أسبابها قد حددت ويتم اتخاذ الحلول لمعالجتها وهذا للوصول إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه.

5. تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات

وتشمل هذه المرحلة تحديد الانحرافات التي حدثت في الخطة الإنتاجية وهذا بتحديد المسؤولين عنها ومن ثم تزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن متابعة المعلومات والبيانات التي نتجت عن عملية التقييم وهذا بهدف الاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة.

المطلب الثالث: القواعد الأساسية لتقييم الأداء المالي

تستند عملية تقييم الأداء المالي على عدة قواعد أساسية يمكن تلخيصها فيمايلي:[1]

1. **تحديد الأهداف:**

[1] عمر وصفي عقيلي،**إدارة الموارد البشرية**،جامعة حلب،سوريا،(1991):ص177-178

حتى تتمكن من إجراء تقييم أي شركة لابد من التعرف على الأهداف المسطرة من طرفها وهذا عن طريق الاستعانة بالأرقام والنسب كالربحية وحجم السلع والخدمات التي تنتجها ونوعيتها،فبغض النظر عن الأهداف العامة التي ترسمها الشركة يجب على الشركة أن تتوسع لتشمل جميع الأهداف التفصيلية لها والتي تغطي كقسم أو فرع إنتاجي بجدر الإشارة إلى ضرورة أن تكون هذه الأهداف معروفة ومفهومة لكل العاملين في الشركة.

2. تحديد المراكز المسؤولة:

وتشمل هذه القاعد أن يكون لكل وحدة تنظيمية مختصة بأداء عمل معين ولها سلطة اتخاذ القرار على مستواها،حيث تحدد مسبقا مسؤولية كل مركز من العملية الإنتاجية لأجل الوقوف على مستوى الداء في كل مركز وعائديه الانحرافات التي وقعت خلال عملية التنفيذ.

3. وضع الخطة الإنتاجية:

بعد استكمال تحديد الهداف وتحديد المسؤوليات لابد وضع خطة مترابطة متكاملة لانجاز تلك الأهداف وتحدد فيها الموارد المالية والبشرية مع تحديد مصادرها كيفية الحصول عليها والأساليب الفنية و الإدارية والتنظيمية وكذا طبيعة الإنتاج وكيفية التسويق ويمكن للشركة أيضا أن تضع خطط مساندة للخطة العامة حيث تمثل نشاط فرعي في الشركة على أن يتم إعدادها في ضوء الأهداف العامة مع مراعاة التنسيق والتكامل بينهم.

4. تحديد معايير الأداء:

عملية تقييم الأداء تستوجب وضع مجموعة من المقاييس والنسب والأسس التي يقاس بها ما حققته الشركة،حيث تعرف بالمعايير والتي يتم وفقها متابعة وتقويم الأداء سواءا على مستوى الشركة ككل أو على مستوى الفروع والأقسام.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

تعتبر الدراسات السابقة من بين أهم التصورات والطريق الذي يسهل الخوض في البحث العلمي ليسير عليه الباحث، كما تساعد في إسقاط الدراسة قيد الإنجاز، حيث ومن خلال هذه الدراسات السابقة، اخترنا موضوع بحثنا الذي أشركناه بالدراسات السابقة، والذي يتناول موضوع التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في المؤسسات الاقتصادية، وقد تطرقنا في هذا المبحث إلى الدراسات السابقة والتعليق عليها بالمقارنة مع دراستنا قيد الإنجاز؛

المطلب الأول: الدراسات العربية

1. **دراسة:** زاووید لزهاري، عنوانها: " **قياس أثر التغيرات في التدفقات النقدية على مستوى الأداء المالي في المؤسسات الصناعية**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، جامعة غرداية، الجزائر، 2017-2018

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر التدفقات النقدية على مستوى الأداء المالي والتعرف إلى أثر التغيرات لإيجاد العلاقة بين المتغيرين، و تم إسقاط هذه الدراسة على 60 مؤسسة مساهمة صناعية، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود أثر متباين لصافي التدفقات النقدية وبعض النسب وبالتالي توصلت إلى وجود أثر لكل من صافي التدفقات وبعض النسب الأخرى.

اختلفت عن دراستنا في استخدام هذه الدراسة لقائمة التدفقات النقدية بدل التشخيص المالي، مع دمج بعض النسب المالية لقياس الأداء المالي في المؤسسات الصناعية، على عكس دراستنا التي مسّت أغلب المؤسسات الاقتصادية وكذلك مؤسسات القطاع المصرفي والذي اخترنا منه بنك " سوسيتي جنرال الجزائر" كعيّنة نقوم بتعميم النتائج عن طريقها، حيث توصّلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعض النسب والمتغير التابع، أمّا في دراستنا فقد توصلنا إلى أنّ هناك أثر متباين بين أغلب المتغيرات التي استخدمناها ولها أثر على مؤشر الأداء المالي.

2. **دراسة:** مولعي بحرية، برينيس عبد القادر، عنوانها: "**واقع التشخيص المالي في اطار تقييم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة**" مجلة التنظيم والعمل المجلد5، العدد1، جامعة مستغانم، الجزائر2016

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع وتشخيص الجانب المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كونها مؤسسات ناشئة، والتي تمّ تشجيعها خاصّة بعد أزمة تقلبات أسعار النفط لسنوات 2014، حيث توصلت إلى أنّ التشخيص المالي للمؤسسة باستعمال المؤشرات والنسب المالية، يساعد على تقييم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

بالمقارنة مع دراستنا، فإننا نسعى من خلال دراستنا إلى قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية في الجزائر، كما أضفنا القطاع المصرفي الجزائري باتخاذنا لبنك سوسيتي جنرال الجزائر كعيّنة باعتباره من أهم المؤسسات المالية التي تساهم في تمويل الاقتصاد الوطني، وفي هذه الدراسة فقد توجهت إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقط، والبحث في مدى العمل بأساليب التشخيص المالي من طرف هذه المؤسسات أم لا، واستخدامها في إطار تقييم المؤسسات.

3. **دراسة:** قرية معمر عنوانها: " **دور التشخيص الاقتصادي والمالي في إبراز نقاط القوة والضعف في المؤسسة الاقتصادية**"، مجلة دراسات _العدد الاقتصادي_المجلد4 .العدد 1جامعة الأغواط، الجزائر، جانفي 2013

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التشخيص الاقتصادي والمالي في تحقيق الفعالية والإكتشاف المبكر لنقاط الضعف ومعالجتها في الوقت المناسب، حيث تم التوصل إلى أن الأدوات المستخدمة في التشخيص تساعد على بناء سياسات اقتصادية ومالية تمكن المؤسسة من البقاء في المحيط المتميز بالتغير والتحديات.

كما تختلف هذه الدراسة في أنها تحاول ابراز أهمية التشخيص الاقتصادي والمالي معا ومدى فعاليته في إبراز نقاط القوة والضعف للمؤسسة وكذا التنبؤ المبكر بالأزمات، حيث أن هذه الدراسة كان الهدف منها اقتصادي يدرس السياسات الكلية والجزئية، ويدرس متغيرات الاقتصاد الكلي، على عكس دراستنا التي تحلل وتقيس القوائم المالية والتقارير السنوية بسلاسل زمنية تاريخية تمكن من التنبؤ للتقلبات المستقبلية، وتقيس أداء المؤسسات.

4. دراسة: بن خروف جليلة عنوانها: "**دور المعلومات المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات _دراسة حالة المؤسسة الوطنية لانجاز القنوات 2005_2008**"، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009-2008.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المعلومات المالية الداخلية للمؤسسة وكذا إبراز أهمية استخدام المعلومات الواردة في القوائم المالية ودورها في إمداد المسيرين بمعلومات تمكنهم من اتخاذ القرارات المناسبة، حيث توصلت إلى أن المعلومات المالية هي التي تقيّم بها المؤسسات وضعها المالي وأداءها باستعمال وسيلة التقارير المالية.

اختلفت عن دراستنا في أنّها تبحث في موضوع دور المعلومات المالية في تقييم أداء المؤسسات لاتخاذ القرارات المناسبة، على خلاف بحثنا الذي يسعى إلى الخوض في موضوع التشخيص المالي كأداة لتقييم الأداء المالي، وبالتالي فإن هذه الدراسة تبحث في معايير الحوكمة والإفصاح والشفافية في إعطاء المعلومة، لدخول الأسواق المالية، وبالتالي يظهر جليا أن الغرض من هذه الدراسة هو البحث في مدى الإفصاح عن المعلومة ودوره في تقييم الأداء المالي، وليس دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

1. دراسة:

Regina andekina, rakhila rakhmetova, « Financial analysis and diagnostic of the company » international conference on applied economic (ICOAE) 2013, Turar ryskulov kazakh Economic University.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة التحليل والتشخيص المالي للمؤسسات بالاعتماد على العوامل الداخلية والخارجية و نماذج التشخيص، حيث خلص إلى أن هناك بعض العوامل التي تؤثر على نشاط المؤسسة مشتقة من تصور الدراسة القياسية او دراسة الاقتصاد القياسي للمؤسسة.

إختلفت هذه الدراسة عن دراستنا في كونها تدرس كل من أساليب التحليل والتشخيص المالي مع بعض في الشركات، دون قياس الأداء المالي على عكس دراستنا التي تمّت وفقا لمعايير وأسس التشخيص المالي بجميع مؤشراته بهدف قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات أي العينة محل الدراسة التي اخترناها.

2. دراسة: Suciu gheorghe & Tbarsan pipu-nicolae، عنوانها:

« Financial diagnostic of a company's activities », Annal of the, constantin Brancusi, University of targu Jiu, Economy series, Issue 06/2013

تهدف هذه الدراسة لتقديم نتائج بحثية جيدة حول التشخيص في المؤسسات فالهدف هو تحليل الأداء المالي للمؤسسات بالاعتماد على ميزانية المؤسسات ومقارنتها مع القيم الموجودة في القطاع بأجمله، وبالتالي يمكن

معرفة الوضعية التي مرت بها المؤسسة وفي الوقت الحاضر.خلصت هذه الدراسة إلى أن التشخيص المالي له ميزة الاعتماد على معطيات مالية محددة تعطي نتائج لفترات سابقة لتمكنها من وضع استراتيجيات في المستقبل.

والاختلاف هنا عن دراستنا في كون هذه الدراسة حول التشخيص المالي لأنشطة المؤسسات، على غرار دراستنا التي كانت تدرس التشخيص المالي لتقييم الأداء، فقد جاءت بمعطيات وأساليب تمكن من معرفة وضعة المؤسسة ولكن لفترات سابقة لا تمكنها من التنبؤ بالمستقبل على غرار دراستنا التي تتنبأ بالمستقبل، وفي هذه الدراسة توصلت إلى أن التشخيص المالي له ميزة الاعتماد على معطيات مالية محددة على عكس دراستنا التي بيّنت أنه بامكاننا استخدام جميع معطيات والسلاسل الزمنية وفقا للأساليب المتعلقة بالتشخيص المالي.

3. دراسة: Leonie joost 2006، عنوانها: " نسب التدفقات النقدية هي مقياس للتقييم المالي، جريدة اقتصادية لجامعة دبي سنة 2006.

هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة مبدأ الصناعة في جنوب افريقيا مقارنة مع الولايات المتحدة الامريكية من خلال حساب نسب التدفقات النقدية لمدة 03 سنوات في الفترة ما بين 1986- 1988 لمجموعة من الشركات، حيث خلصت الدراسة إلى أنه بالرغم من أهمية العمليات التشغيلية بمعظم الشركات إلا أنه يبقى لعمليات الاستثمار والتمويل نفس الأهمية لأنهما يدعمان أنشطة الاستغلال وحماية نسب التدفقـــات، أظهرت أن الشركـات تدفـع بشكل كـافي التزاماتها الأولية.

أمّا بالنسبة لدراستنا فقد تطرقنا إلى موضوع التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في المؤسسات، حيث أن هذه الدراسة مختلفة نوعا ما عن دراستنا في كونها تدرس نسب التدفقات النقدية والتي هي جزء أو أسلوب من أساليب التشخيص المالي، لتجعل منها مقياسا للأداء المالي، والفرق في دراستنا أنّنا نرشّح أساليب التشخيص المالي كأداة لتقييم الأداء المالي في المؤسسات وليس كمقياس.

خلاصة الفصل :

لقد تم التعرض في هذا الفصل إلى الإطار النظري لكل من التشخيص المالي من خلال المفهوم(تعريف، ودور)،والطرق وخطوات التشخيص، ومراحل التشخيص ومن خلال هذا فان للتشخيص المالي ضرورة قصوى لرسم الإستراتيجية المالية والتخطيط المالي ،حيث من خلاله يتم تشريح الوضعية المالية السابقة للمؤسسة وإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية الحالية للمؤسسة للتمكن من إصدار حكم صادق وتحلي سليم عن نشاط مردودية وشروط توازن المؤسسة،وكذا إبراز نقاط القوة والضعف في جميع جوانب نشاط الشركة هذا حتى تتمكن الشركة من مواجهة تقلبات المحيط،ومن خلال دراسة التشخيص المالي تم استخلاص مفهوم التشخيص المالي حيث يعتبر عملية تحليل الوضعية المالية للمؤسسة واستخراج نقاط القوة والضعف داخل المؤسسة ذات الطبيعة المالية ،ومن أهم الأدوات المستخدمة في التشخيص المالي نجد تحليل الهيكل المالي وهذا من المنظور الوظيفي والمنظور المالي .

كما تم التطرق أيضا في هذا الفصل إلى مفهوم تقييم الأداء المالي داخل المؤسسة من خلال تعريف حول تقييم الأداء،وأهمية وأهداف الأداء المالي ومراحل تقييم الأداء المالي ، وهذا باعتباره الوسيلة التي يتم من خلالها معرفة الوضعية المالية للشركة من خلال النسب المالية وكذا المؤشرات المالية،والتي تلعب دورا هاما في تحسين النشاط الداخلي للشركة، وكذا تحقيق الأهداف حيث يعتبر كوسيلة رقابة وأداة فعالة تساهم في تحسين أداء المؤسسة.

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية لدور التشخيص المالي في تقييم الأداء في المؤسسات

المبحث الأول: تقديم عام لعينة الدراسة.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية

تمهيـــد:

في ظل التطور السريع للنمو الاقتصادي، وازدياد حدّة التقلبات والأزمات، وظهور العديد من الآثار الإقتصادية السلبية، خاصّة في الآونة الأخيرة والتي مسّت الاقتصاد الجزائري، والعجوزات التي شهدها منذ سنة 2013، فقد صار لزام على الحكومة التوجه لاستخدام التشخيص المالي والذي يعتبر عصب ضروري لسير النشاط الاقتصادي ومعرفة نقاط القوة والضعف وبالتالي تقييم الأداء المالي، حيث أن هذا الأخير يركّز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، وعليه سنتطرق في هذا الفصل بإيجاز واختصار واضح ومفهوم إلى التعرّف على موضوع التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر،

واتّخذنا من القطاع المصرفي الجزائري كموضع دراسة لدور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، وقد تمت الدراسة التطبيقية لهذا البحث في أهم البنوك التجارية الجزائرية والتي ظهرت في السنوات الأخيرة واستطاعت أن تحقق نجاحا كبيرا في هذا المجال على المستوى الوطني وتساهم في تمويل الاقتصاد الوطني بشكل كبير، وقد تم التعرف على أثر التشخيص المالي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية باتخاذنا لبنك " سوسيتي جنرال الجزائر" كعيّنة يمكن تعميم نتائجها على المؤسسات الاقتصادية والمالية وكذا شركات التأمين، من خلال عدّة جوانب، سيتم التطرق إليها في مبحثين:

المبحث الأول: تقديم عام لعينة الدراسة التطبيقية

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية

المبحث الأول: تقديم عام لعينة الدراسة التطبيقية

يعتبر موضوع التشخيص المالي بكل شعبه سواء التحليل المالي أو تحليل قوائم التدفقات النقدية أو جميع الأساليب الحديثة المتاحة، من بين أهم المواضيع الحديثة خاصّة التي تسهّل في تقييم الأداء المالي لجميع أنواع المؤسسات، حيث وفي موضوع دراستنا ارتأينا استخدام المؤشرات والنسب المالية المتعلقة بالتشخيص المالي، وأردنا إسقاطها على العينة المقتبسة من القطاع المصرفي الجزائري والمتمثلة في بنك **"سوسيتي جنرال الجزائر"** هذا باعتبارها من بين المؤسسات المالية الخاصّة بشراكة فرنسية تراعي جميع المعايير المحاسبية (IAS-IFRS)، والتي تتيح لنا سهولة في تحليل القوائم المالية لهذه المؤسسة وتقييم الأداء المالي خلال فترة معينة، وبما أنّ هذا البنك أو المؤسسة تساهم بنسبة عالية في تمويل القطاع المصرفي وتحسين أداء الإقتصاد الوطني، أردنا قبل إسقاط الدراسة أولا إعطاء نظرة عن الإقتصاد الجزائري وأهم الأداءات التي مرّ بها.

المطلب الأول: تقديم عام حول الشركة العامة للجزائر(SGA)

الفرع الأول :الشركة العامة للجزائر(SGA)

بعد أن أقامت الشركة العامة مكتبها في الجزائر سنة 1987 قررت زيادة التزامها و تعهدها في الجزائر و هذا بإنشاء في 1999/11/04 أول بنك يباشر مهمه بصورة كاملة و هذا البنك هو sociétégénérald'Algérie ويبلغ رأس مال هذه الشركة 500 مليون دج ،وتساهم فيها على أطراف و بنسب متفاوتة فنجد أن مساهمة الشركة العامة بنسبة 61% أما "FIBA holding" المساهمة و الشركة التي هي تحت الرقابة من طرف مستثمرين خواص أوروبيين جزائريين و أمريكيين بنسبة 29% و بنسبة 10% من طرف LASFI مجموعة البنك العالمي،ومن هذا نجد أن سوسييتي جنرال الجزائر تقوم عليها و تسيّرها SG FRANCE و بالتالي فهي بنك قطاعي ذو طبعة عالمية[1].

إن السبب الرئيسي لتواجد هذه الشركة هو عرض منتجات و خدمات أكبر بنك عالمي على المؤسسات الكبرى الجزائرية سواء كانت عامة أو خاصة وعلى فروع أكبر المجموعات الدولية ،وعلى المؤسسات المتوسطة والصغيرة،وكذا على الأفراد ويتعلق الأمر هنا بالادخار،التمويل،وسائل الدفع،استشارات مالية...إلخ.

[1] من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك (نسخة مرفقة في الملاحق)

الشكل رقم(2-1): يوضح تطور عدد الوكالات مع عدد الزبائن

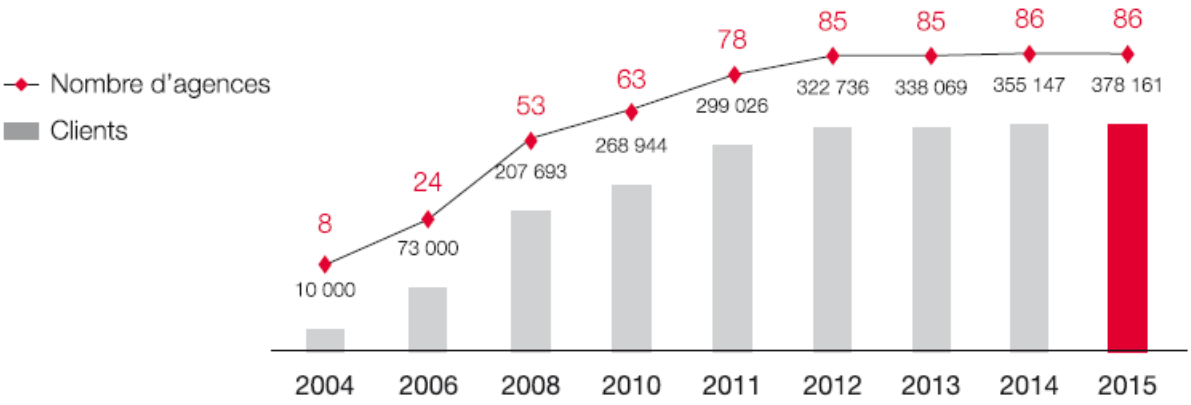

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك

يبيّن هذا الشكل التطور التاريخي لعدد وكالات البنك منذ نشأته أو نشأة أول مكتب في الجزائر شهر مارس سنة 2000 ببلدية الأبيار بالجزائر العاصمة حيث كانت تبلغ عدد وكالاته سنة 2004 بـ8 وكالات بقدرة عشرة ألاف زبون إلى أن وصلت سنة 2015 إلى 86 وكالة وبعدد زبائن حوالي 378161 زبون وهو في تزايد مستمر، هذا دليل على الأداء الحسن أو الممتاز للبنك؛

الفرع الثاني: تقديم وكالة غرداية

تأسست وكالة سوسييتي جنرال غرداية في 01 مارس 2010 تابعة للوحدة التجارية للجنوب والتي تتضمن ثلاث وكالات وهي كالتالي :غرداية،حاسي مسعود، ورقلة ،والتي تحمل رمز 00551 و يعد تصنيفها من بين الوكالات الرئيسية تحت تصنيف PRI\PRO أي معاملاتها تكون مع جميع الأصناف من العملاء العاديين و المهنيين و أصحاب رؤوس الأموال العالية ،كما يحتوي الطاقم الوظيفي لها من 07 عامل دائم إضافة إلى اثنين من أعوان الأمن[1] .

سوسييتي جنرال تقدم عدة وظائف لثلاث أنواع من العملاء و هم :

- أولا الأفراد و الذين يستفادون من القروض العقارية و الإيداع و السحب

[1] http://www.societegenerale.dz/nous_connaitre.html (10/04/2019)

- والنوع الثاني هم رجال الأعمال الذين يقوم البنك بتسيير خزينتهم و تمويل مشاريعهم واستثماراتهم بما فيها التمويل بالإيجار و القروض بأنواعها وكذلك العمليات الدولية و تسديد الأجور ،
- أما بالنسبة للنوع الثالث و هم المؤسسات حيث بإمكانهم تمويل الاستثمارات والقيام بالعمليات الدولية و تسيير الخزينة ،كما تقدم سوسيتي جنيرال عدة خدمات و منتجات للأفراد و المؤسسات و كذا الحرفيين وأصحاب المهن الحرة حيث نذكر أهم هذهالخدمات التي تقدمها للأفراد عبر الأنترنت[1] ما يساعد على إدارة علاقات الزبائن بجدية وبالتالي الرفع من مستوى الأداء[2]:

1- **SG@NET** :هي خدمة تتم عبر الأنترنت تقدمها سوسييتي جنيرال لعملائها حيث تسمح لهم بالاطلاع على حساباتهم دون زيارة البنك أو الفرع ،كما تسمح بقيام العميل بتحويلات داخلية بين الحسابات و الكشف عن الرصيد إضافة إلى طلب و تحميل كشف الحسابات و إنجاز بعض العمليات كالإيداع و الدفع و التسديد ....

2- **خدمة MESSAGI** :هي خدمات تتم عبر الهواتف النقالة يقدمها البنك لعميله مقابل اشتراك شهري أو سنوي ،شرط أن يكون العميل ذو أهلية أي يكون مسجل لدى البنك بصفة رسمية أي أجير شهري ،حيث نجد فيها أربعة (04) أنواع و هي :

- SMS mini relevé:يمكن استخدامها مرة واحدة في الأسبوع لكشف الرصيد و الاطلاع على آخر ثلاث عمليات.
- SMS info seuil : هي خدمة تساعد على إعلام العميل بتجاوز الحد الأدنى أو الحد الأقصى حسب رغبته لرصيده كأن يحدد العميل حد أدنى بـ5000دج أي في حالة انخفاض رصيده عن هذه القيمة ،ستصله رسالة تعلمه بحالة رصيده.
- SMS info chéquier : هذه الخدمة تستخدم عند طلب العميل لدفتر الشيكات ،فيقوم بتشغيل هذه الخدمة لكي تصله رسالة قصيرة تعلمه بوصول دفتر الشيكات الخاص به ،ليتوجه إلى الفرع لاستلامه.
- SMS promotionnel : تفعّل هذه الخدمة لإعلام العميل بكل المستجدات و المنتجات الجديدة...

[1] http://www.societegenerale.dz/particuliers.html (10/04/2019)

[2] الترجمة من طرف الطالبين بالاعتماد على المطويات المتاحة وكذلك موجود في التقارير السنوية في الموقع أعلاه.

3-خدمة Sogeline :هي خدمة تقدم عبر مكالمة هاتفية متى يشاء العميل ودون تنقل ،حيث يضع البنك خط أخضر تحت تصرف العملاء ويكون ذلك بمكالمة صوتية يقدم فيها العميل كلمة السر التي يقدمها له البنك و يطلب كل الخدمات التي يريدها ، ومن بين هذه الخدمات نذكر مايلي :

- الاطلاع على الحساب و الخمس (05) العمليات الأخيرة التي قام بها العميل .
- إمكانية استقبال معلوماته و كل ما يتعلق بحسابه عبر الهاتف أو علبة البريد الإلكتروني .
- طلب دفتر الشيكات و معرفة ما إذا كان قد وصل أم لا .
- معرفة شروط فتح الحسابات .

4- **خدمة Western Union** :هي خدمة تسمح بتحويل الأموال عبر العالم دون حاجة العميل لفتح حساب أو يجب أن يكون عميل للبنك ، فهذه الخدمة تقدم لأي شخص كان فهي لا تحتاج لا لمعلومات المرسل أو المرسل إليه،حيث يستقبل الشخص المرسل إليه أمواله بالعملة الجزائرية استنادا إلى قيمة العملة في ذلك اليوم ،وفي هذه الخدمة يقوم البنك بأخذ عمولة مقابل تقديمه لهذه الخدمة

5- **خدمة I-Transfert** :في هذه الحالة العميل ملزم بفتح حساب أو يجب أن يكون عميل سابق لهذا البنك ،حيث أن بإمكان العميل أن يقوم بفتح انتساب لفرع ما مثلا (عميل مقيم بفرنسا و ويتنقل دوما إلى مدينة غرداية ،فيقوم بطلب انتساب لوكالة سوسييتي جنيرال(بغرداية) ،في هذه الحالة يستقبل العميل أمواله بالعملة الأصلية أي بالأورو أو الدولار على حسب العملة التي أرسلت له .

6- **Guichet Automatique** :(**ATM**)تتمثل في جميع الموزعات الآلية والتي تم تغيير اسمها مؤخرا لتصبح شبابيك ، أي لاشتباهها بشباك البنك أي تقديم جميع الخدمات عبر هذه الشبابيك الموجودة في الجدار الخارجي للبنك أو في المراكز التجارية والشركات الكبرى...

المطلب الثالث: بعض المؤشرات المعتمدة في التشخيص المالي للبنك(SGA)

إن موضوع التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء المالي في المؤسسات موضوع متشعب وحديث، ولإسقاط دراستنا التطبيقية للحصول على نتائج علمية تفيد باختبار فرضيات البحث بمصداقية وثقة، ارتأينا أن نختار بعض المؤشرات والنسب المالية التي تساعد في تقييم الأداء، وتستعمل كأسلوب من أساليب التشخيص المالي بما فيها مؤشرات التحليل المالي بواسطة النسب...إلخ، وهو ما سنتطرق إليه:

1. رأس المال العامل (FR):

رأس المال العامل هو هامش أمان فهو يتوافق مع الخسارة التي من خلالها المؤسسة تضطر إلى بيع جزء من تثبيتاتها أو تلجأ إلى الاقتراض، ويتم حسابه وفق المعادلات التالية[1]:

رأس المال العامل = الموارد الثابتة – الاستخدامات الثابتة.

= (الأموال الخاصة + الديون طويلة الأجل) – الأصول الثابتة.

= الأصول المتداولة – ديون قصيرة الأجل

والشكل أدناه يوضح تطور رأس المال العامل لبنك "**سوسيتي جنرال الجزائر**" خلال الفترة من 2011 إلى غاية سنة 2015 أي لمدّة خمس سنوات:

الشكل رقم (2–2) يوضح تطور رأس المال العامل

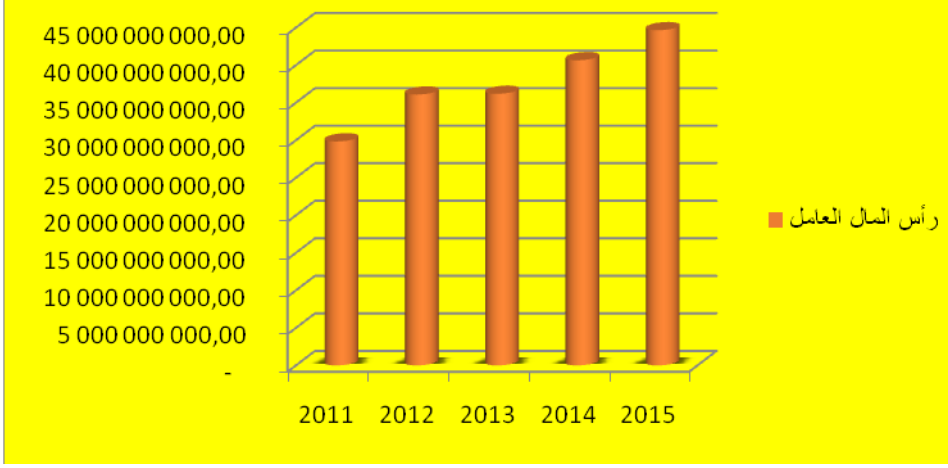

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بالقوائم المالية

[1]Laurence le gallo, **analyse financier,** Article de l'entreprise, DUT GEA, 2eme année option PMO, n°236,p12.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أنّ رأس المال العامل للبنك كان موجبا وفي تطوّر إيجابي خلال هذه الفترة حيث قدّر بـ 29 837 542 000 دج سنة 2011 ليصل إلى 44 649 508 000 دج سنة 2015، وهو ما يبيّن أنّ البنك قادر على تمويل استثماراته وأصوله عن طريق أمواله الدائمة وهو مؤشّر قوي بالنسبة لقياس مؤشرات الأداء لهذا البنك، وبصيغة أخرى يعني أنّ للبنك القدرة على تغطية جميع التزاماته دون خوف أو أي عجز، وبالتالي يمكن القول أنّ مؤشر التوازن المالي يساعد على تحسين أداء البنك؛

2. الاحتياج في رأس المال العامل (BRF):

يتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا يستطيع البنك مواجهة ديونه والتزاماته المترتبة عن النشاط، وبالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز وهو ما يطلق عليه بالاحتياج في رأس المال العامل ويتم حسابه بالعلاقة التالية:

الاحتياج في رأس المال العامل = (الأصول المتداولة –القيم الجاهزة)–(د.ق.أ– القروض المصرفية)

والشكل أدناه كذلك يوضح مستوى تطورات الإحتياج في رأس المال العامل منذ سنة 2011 إلى غاية سنة 2015 أي لفترة خمس سنوات:

الشكل رقم (2–3) يوضح تطور الاحتياج في رأس المال العامل

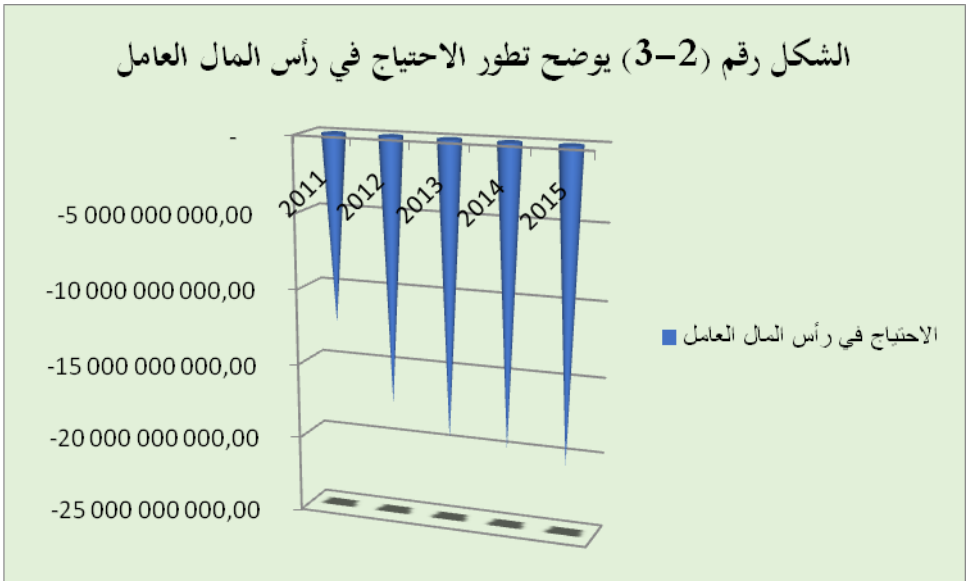

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه مستوى تطور الإحتياج في رأس المال الذي يظهر بقيم سالبة تحت الصفر وهي القيم المثلى لهذا المؤشر، كما نلاحظ كذلك أنّه كل سنة ينخفض أكثر من السنة الماضية وهذا يعني

أنّ الإحتياج في هذا البنك أقل من الموارد، وبالتالي فالبنك يستطيع أن يمول احتياجات الدورة من موارد الدورة ،ان هناك فائض، أي أنّ البنك يملك هامش أمان كبير يغطي احتياجات الدورة، وعليه يمكن القول أنّ مؤشر الإحتياج في رأس المال العامل مؤشر هام لقياس أداء البنك يمكن الاعتماد عليه في دراستنا واستخلاص نتائج علمية موثوقة على أساسه؛

3. الخزينة (T):

تعبّر الخزينة على أنها عبارة عن مجموعة الأموال التي يمكن للمؤسسة أن تتصرف فيها في دورة الاستغلال وهي تشمل صافي القيمالجاهزة، أي ما هو متوفر فعلا من مبالغ سائلة خلال دورة الاستغلال، ويمكن حسابه بالعلاقة التالية:

الخزينة = رأس المال العامل – الاحتياج في رأس المال العامل.

= الاستخدامات– الموارد.

والشكل أدناه يوضح تطور تغيرات الخزينة خلال الخمس سنوات المأخوذة لبنك "**سوسيتي جنرال الجزائر**":

الشكل رقم (2–4) يوضح تطورات الخزينة (T)

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية

من خلال هذا الشكل يتبين لنا رصيد الخزينة لبنك "**سوسيتي جنرال الجزائر**" حيث أنّه ظهر موجبا طيلة هذا الخماسي، وبالتالي فإن هذه الأرصدة الموجبة تعبّر عن فائض في رأس المال العامل بعد تمويل احتياجات رأس المال العامل، أي أنّ رأس المال العامل أكبر من الإحتياج في راس المال العامل، هذا يعني أن أداء البنك ممتاز

في الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لدرجة أنه حقّق ربحا أو فائضا في رصيد الخزينة سنة 2015 قدره: 65 194 136 000 دج وهو رصيد ضخم تحقق من جرّاء الأداءات الممتازة للبنك، كما يمكن التعبير عن هذه الفوائض بطريقة أخرى أنّ البنك يتعرّض لخطر التجميد، وعليه يمكن القول أنّ مؤشر الخزينة يعدّ أحد أهم مؤشرات التوازن المالي التي تستخدم في تقييم وتحليل الأداء المالي؛

4. المردودية:

تعرف المردودية بأنها قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح نتيجة لاستخدام رأس مالها في نشاطها الاستغلالي،كما تعتبر أفضل المعاييرللحكم على أداء المؤسسة

- **المردودية الاقتصادية (RE)**:وهي المردودية التي تقيس الأداء الاقتصادي للمؤسسة في استعمال مجموع أموالها، وتقيس مدى مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال، حيث تحسب وفق القاعدة التالية:

المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / مجموع الأصول

- **المردودية المالية (RF)**:تمثل هذه العلاقة مدى مساهمة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية تمكن المؤسسة من رفعأموالها الخاصة،وعلىعكس ما سبق هذه المردودية تأخذ بالاعتبار الهيكل المالي للمؤسسة.وهي تحسب وفق القاعدة التالية:

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

والجدول أدناه يبيّن تطور معدّلات المردودية الاقتصادية والمالية خلال هذا الخماسي لبنك "**سوسيتي جنرال الجزائر**" محل الدراسة:

الجدول رقم (2–1): يوضح تطور المردودية المالية والاقتصادية لبنك "سوسيتيجنرال الجزائر"

السنوات	معدل المردودية الاقتصادية	معدل المردودية المالية
2011	2,61%	22,14%
2012	2,55%	22,80%
2013	1,81%	17,18%
2014	2,11%	18,78%
2015	1,78%	13,65%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية

من خلال هذا الجدول يتبين أنّ نسب ومعدلات كل من المردودية الاقتصادية والمالية بنسب متفاوتة، حيث تعبّر نسب المردودية الاقتصادية عن مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال أي مدى مساهمة كل وحدة نقدية مستمرة كأصول في تكوين نتيجة الاستغلال، حيث سجّلت ارتفاعا خلال سنة 2014 بلغت فيه بمعدل 0.021 مقارنة بسنة 2013 0.0181، يمكن القول أن النسب المتحصل عليها خلال هذه السنوات مقبولة عموما، وهي تعبّر عن الأداء المالي الجيّد للبنك، وهذا دليل على انخفاض التكاليف وقدرة المسيرين على التحكم فيها؛

كما تعبّر المردودية المالية عن العلاقة بين النتيجة التي حققها البنك والأموال الخاصة، فهي تقيس العائد المالي المحقق من استثمار أموال البنك، حيث يظهر لنا من خلال الجدول أنّ معدل المردودية المالية بلغ 13.65 سنة 2015 سجّلت انخفاظا مقارنة بسنة 2014 التي بلغت 18.78، هذا يدل على أن البنك خفض من قيمة استثماراته خلال هذه السنة وهو راجع لسياسات ترشيد النفقات التي انتهجتها الحكومة وكذلك زيادة التكاليف؛

5. نسب الملاءة المطبقة[1]:

تمّ تحديد نسبة الملاءة التي ألزمت بها البنوك الجزائرية بـ8% كما جاء في تنظيم لجنة بازل، وفي هذا الإطار للمساهمة في تحسين وتقييم الأداء المالي أصدر بنك الجزائر النظام 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014 والذي يتضمن تحديد نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، ويهدف إلى مسايرة المعايير الدولية لتقييم الأداء في البنوك والمؤسسات المالية، ويتم احتساب المعامل بالعلاقة التالية: **نسبة الملاءة=** الأموال الخاصة القانونية/ الأصول المرجحة لمخاطر السوق+ التشغيلية+ القرض أكبر أو تساوي 9.5%، وبالتالي فإنه ممكن حسب المادّة 07 من نفس القانون على اللجنة المصرفية أن تفرض معايير ملاءة تفوق تلك المذكورة، وللوقوف على الالتزام بهذه القوانين والتعليمات بهدف التقييم الدوري للأداء والتشخيص المالي يستوجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تصرّح كل ثلاثة أشهر للجنة المصرفية ولبنك الجزائر معا على هذه النسب ومدى اعتمادها.

[1] النظام 14-01 المؤرّخ في 16 فيفري 2014 المادّة 02-08.

الجدول رقم (2-2) يوضح تطورات نسب الملاءة المطبقة في بنك " سوسيتي جنرال"

السنوات	اجمالي الأصول الخطرة	الأموال الخاصة	نسب الملاءة
2011	131 844 983 000,00	19 675 255 000,00	14,92%
2012	149 643 969 000,00	22 674 509 000,00	15,15%
2013	152 357 881 000,00	23 394 589 000,00	15,36%
2014	162 421 988 000,00	27 357 495 000,00	16,84%
2015	198 706 580 000,00	32 348 711 000,00	16,28%
نسب الملاءة = الأموال الخاصة / إجمالي الأصول الخطرة			

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية

من خلال الجدول أعلاه المتعلق بمدى التزام بنك "سوسيتي جنرال الجزائر" بمعايير الملاءة المقترحة من طرف لجنة بازل، ومسايرتها وفقا للقوانين والتنظيمات الجزائرية، حيث يبيّن أن البنك يلتزم ويحرص على أن تكون نسب الملاءة أكبر من 9.5% وهو ما نجده في الجدول هذا يعني أن البنك كان حريصا على الرفع من مستويات الأموال الخاصة بالتوازي مع مجموع الأصول الخطرة وبالتالي نلاحظ أن نسب الملاءة في تطور ملحوظ خاصّة بعد أزمة انهيار أسعار المحروقات، دليل على أن البنك قام بالاعتماد على أساليب التشخيص المالي والتحليل المالي ليصل إلى هذه المستويات من الأداء كما هو مبيّن في الجدول؛

6. معامل السيولة (معامل المراقبة)[1]:

بالنسبة لمعامل السيولة فإنه مراعاة للمادّة 03 من النظام 11-04 يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تحترم نسبة بين مجموع الأصول المتوفرة والممكن تحقيقها على المدى القصير والتزامات التمويل المستلمة من البنوك من جهة، وبين مجموع الاستحقاقات تحت الطلب. وعلى المدى القصير والالتزامات المقدمة، وتسمى هذه النسبة بالمعامل الأدنى للسيولة، فيجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تقدم في كل وقت معامل سيولة (معامل المراقبة) يساوي على الأقل 100%، لتقيس الملاءة المالية في المؤسسة أي مدى تغطية المطلوبات بالموجودات؛

الجدول رقم (2-3) يوضح تطورات نسب السيولة المطبقة في بنك " سوسيتي جنرال"

السنوات	الخصوم جارية	الأصول سائلة	نسب السيولة
2011	134 295 398 000,00	161 987 055 000,00	120,62%
2012	163 737 687 000,00	197 449 797 000,00	120,59%
2013	183 301 939 000,00	218 357 440 000,00	119,12%
2014	199 854 499 000,00	238 686 289 000,00	119,43%
2015	201 253 689 000,00	242 970 614 000,00	120,73%

[1] المادّة 03 من النظام 11-04 المؤرخ في 2011.

نسب السيولة = الأصول السائلة / الخصوم الجارية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية

من خلال هذا الجدول يتبيّن أن البنك كذلك يحترم ويلتزم بالمعايير الدولية المطبقة في الجزائر المتعلقة بمعاملات الأمان والمراقبة الذي يقيس نسب السيولة العامة والتي يجب أن تفوق الـ100%، وهو ما نلاحظه في هذا الجدول، حيث وبعد الأزمة المالية العالمية التي مسّت الاقتصاد الجزائري نوعا ما، ثمّ تليها أزمة تقلبات أسعار البترول نجد أنّ البنك التزم بجميع النسب خلال هذه السنوات الأخيرة والتي فاقت الـ100% وهي مؤشرات تدل على نجاح البنك في تشخيص أداءه المالي؛

7. الحد الأدنى لرأس المال:

يعتبر الحد الأدنى لرأس المال من القواعد الأساسية أو المنطلقات التي يتأسس بموجبها البنك ويبدأ نشاطه، حيث قد حدّد التنظيم 90-01 الصادر في 04 جويلية 1990 بـ 500 مليون دينار للبنوك و 100 مليون دينار جزائري للمؤسسات المالية[1]، ثمّ جاء تعديل هذه القيمة في المادة 02 من النظام رقم 04-01 المؤرخ في 04 مارس 2004 المتعلق بتحديد الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية، هذا بعد إفلاس البنك الصناعي وبنك الخليفة ليصبح محدّدا بـ2.5 مليار دينار جزائري للبنوك و500 مليون د.ج للمؤسسات المالية[2]، ثمّ وبعد الأزمة المالية العالمية جاء تعديل آخر الذي حدّده النظام 08-04 وتمّ بموجبه رفع الحد الأدنى لرأس المال من 2.5 مليار د.ج إلى 10 مليار د.ج بالنسبة للبنوك، ومن 500 مليون د.ج إلى 3.5 مليار د.ج للمؤسسات المالية كما نلاحظ أن البنك "سوسيتي جنرال" يحرص ويلتزم بجميع الأوامر والتدابير والإجراءات المتعلقة بقياس الأداء والتأكد من مراقبة نوعية المعلومات المحاسبية والمالية وإبلاغها باستمرار حسب النظام رقم 02-03 الصادر في 2002/11/14 والتنظيم 14-01 الذي يبين أهمية الإبلاغ المالي.

[1] التنظيم 90-01 الصادر في 04 جويلية 1990

[2] المادة رقم 02 من النظام 04-01 الصادر في 04 مارس 2004.

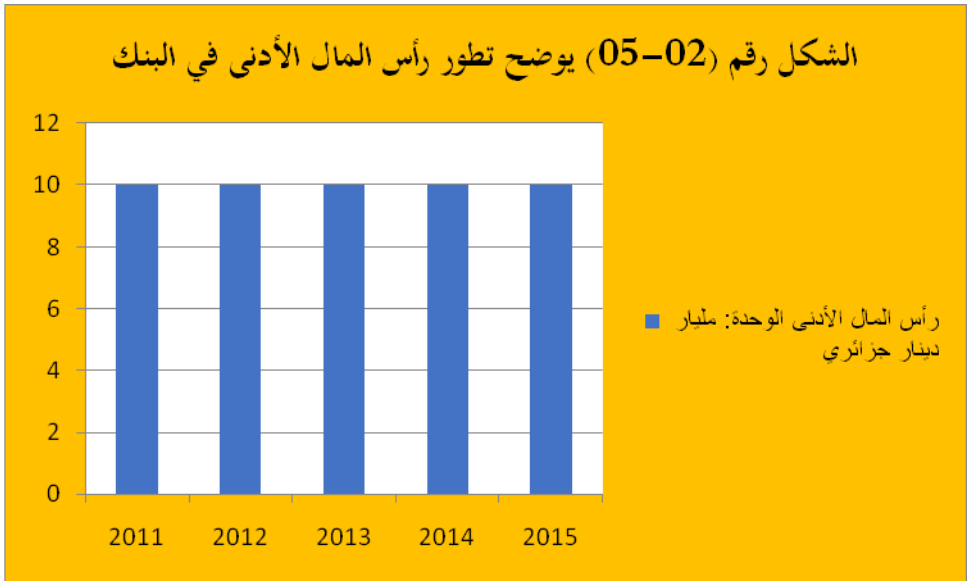

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية

نلاحظ من خلال هذا الجدول أعلاه أنّ البن التزم بالقوانين الصادرة عن بنط الجزائر والمتعلقة بتحديد رأس المال الأدنى على أن لا يقل عن 10 مليار دينار جزائري، بمعنى أنّ البنك يراعي جميع التدابير التي تساعد وتساهم في تحسين الأداء المالي؛

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية

يتناول هذا الجزء العملي من البحث تطبيقات لموضوع التشخيص المالي بجميع شعبه (التحليل المالي وكذا مؤشرات التوازن المالي، قوائم التدفقات النقدية...إلخ) وأثره ،كما أن هذه الدراسة التطبيقية خاصة استهدفت القيام بإسقاط منهج قياسي وتحليلي وصفي وتدقيقي لعينة من المؤسسات تمثلت في بنك " سوسيتي جنرال الجزائر"من خلال الإعتماد على الأسلوب الرقمي المتمثل في البيانات والمعطيات والقوائم المالية للبنك، هذا من أجل القيام بأساليب التشخيص المالي وتبيان أثره ودوره في تقييم الأداء المالي، بواسطة المنهج التحليل التاريخي للمعطيات إضافة إلى منهج الدراسة القياسية، حيث أن هدف الدراسة هو عرض نتائج التحليل الإحصائي، التي أفرزها استخدام برنامج Eviews 08 الإحصائي، مستخرجا الأثر بين المتغيرين التابع والمستقل مع إعطاء كل إحتمالات البحث ومعاملات التحديد والارتباطوالمستويات مع مؤشر "داربن واتسون"والإنحراف المعياري لها، اعتمادا على عدّة مقاييس مختلفة، وإضافة إلى هذا استخدمنا نموذج الإنحدار الخطي المتعدد لتدعيم وتفصيل نتائج البحث واختبار صحّة أو نفي الفرضيات.

المطلب الأول: حدود و منهجية الدراسة

الفرع الأول : حدود الدراسة

لوضوح حدود الدراسة لابد من تحديد المجال الزمني والمكاني الذي اتّخذت فيه الدراسة مع إسقاط متغيرات الدراسة عليها ومحاولة إيضاح كل تكاليف البحث المادية والمعنوية والزمنية.

أولا: المجال المكاني:

تم تطبيق الدراسة القياسيةعلى بنك "سوسيتي جنرال الجزائر" لإظهار مدى فعالية أدوات وأساليب التشخيص المالي بجميع مؤشراته ونسبه على تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، وقد تمّ اختيارنا لهذه العيّنة المتمثلة في بنك "سوسيتي جنرال الجزائر" لعدّة أسباب نذكر منها:

- تقدم هذه البنوك خدمات لابأس بها وتحاول جاهدة القيام بتحسين أدائها دوريا؛
- يتيح البنك جميع أنواع المؤشرات المالية والنسب خاصّة المتعلقة بالتشخيص المالي؛
- يسعى البنك جاهدا إلى المساهمة في تحسين الأداء الاقتصادي بأجمله؛

- المصداقية والشفافية والإفصاح ومسايرته للمعايير الدولية؛
- الأساليب الحديثة في عمليات التحليل المالي وتقييم الأداء المالي

ثانيا: المجال الزمني:

تراوحت حدود دراستنا بين الفترة الممتدة في حوالي سنة كاملة ابتداء من شهر سبتمبر 2018والتي كان خلالها جمع كافّة مستلزمات البحث واستقصاء آراء الباحثين والخبراء في مجال التشخيص المالي ومجال تقييم الأداء، مع البحث عن مؤسسات ذات جودة عالية تمكننا من إسقاط الدراسة عليها لاستخلاص نتائج علمية واختبار الفرضيات دون التشكيك في البيانات والمعطيات المتاحة.

الفرع الثاني : منهجية الدراسة

- **أولا: المنهج المستخدم في الدراسة**

المنهجية المستخدمة هي الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة والإشكالية، هذا بغرض الإجابة على إشكالية البحث والأسئلة الفرعية المسطرة وكذا الاستفسارات التي يثيرها موضوع البحث ومن ثمّ إثبات أو نفي صحة الفرضيات للتوصل إلى النتائج المرجوة ووضع توصيات للأبحاث القادمة، وبما أنّنا نقوم بدراسة موضوع **التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية في الجزائر**، فقد تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي والكمّي التحليلي وأداة القياس في تحليل البيانات والمعلومات وتفسيرها تفسيرا دقيقا مع استخلاص النتائج الهامّة حول هذا الموضوع؛

- **ثانيا: مجتمع وعينة الدراسة:**

تمثّل مجتمع الدراسة في مؤسسّة مالية خاصّة بشراكة جزائرية تعمل تحت وصاية بنك الجزائر في القطاع المصرفي الجزائري تساهم في إرساء المعايير الدولية المتعلقة بالتشخيص والتحليل المالي وتسعى إلى تقييم وتحسين أداءها باستمرار والمتمثلة في **بنك سوسيتي جنرال الجزائر** يساهم كذلك بنسبة كبيرة في تمويل الاقتصاد الجزائري ويساعد على جلب الاستثمارات الأجنبية ويعتبر وسيلة لإدخال العملة الصعبة للتداول الاقتصادي في الجزائر، ولقياس وتحليل **دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي** اعتمدنا على المعطيات والقوائم المالية والمؤشرات والنسب التاريخية والحاضرة التي يتيحها هذا البنك لنقوم بتحليلها

بما يناسب واختبار فرضيات بحثنا، تحليلا اقتصاديا واحصائيا يبيّن دور التشخيص المالي في تحسين أداء البنوك والمؤسسات، ثمّ سنحاول كذلك قياس الأثر على المتغيرين وتحليله إحصائيا واقتصاديا، وهو ما سنتطرق إليه في دراستنا؛

- **ثالثا:أدوات الدراسة:**

للإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها تم:

1- تجميع جميع البيانات والقوائم المالية وحساب المؤشرات والنسب المالية، التي تهدف إلى قياس ومعرفة دور نماذج **التشخيص المالي في تقييم الأداء في المؤسسات؛**

2- استخدام برنامج Excel لحساب وتصميم الجداول والأشكال التي تساهم في توضيح العلاقات بين المتغيرات، وتسهّل الشرح للقارئ؛

3- استخدام منهج الوصفي التحليل الذي يعتمد على البيانات التاريخية وتوضيح التغيرات الحاصلة عبر السلسلة الزمنية التاريخية المعتمدة في دراستنا لتعطي نتائج موافقة لموضوع البحث؛

4- استخدام برنامج Eviews 08 للبدء في الدراسة القياسية واستخراج النتائج وتحليلها قياسيا واحصائيا.

- **رابعا: نموذج ومتغيرات الدراسة**

لدراسة موضوع **التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في المؤسسات الاقتصادية**، ارتأينا أن نقوم بفصل متغيرات الدراسة عن بعضها، ليتبّن في الأخير أنّ **المتغيّر المستقل**: يتمثل في كل ما يتعلق بموضوع **التشخيص أو التحليل المالي**، أمّا **المتغير التابع**: هو المتغير الذي يمثل محور **الأداء المالي**، وعليه قمنا بتجميع كل البيانات التاريخية المتعلقة بجميع المتغيرات التي يمكن لها أو يحتمل أن تؤثر أو تحدث تغييرا سواء اقتصاديا أم إحصائيا على الأداء في المؤسسات، فبذلك وجدنا أنّ من أهم متغيرات الدراسة وأغلبها والتي لها ارتباط أو علاقة مع **التشخيص المالي** هي اسقاط واستخدام المؤشرات والنسب التي ذكرناها سابقا، أمّا **المتغير التابع: الأداء المالي** فقد اخترنا من خلال تعريف الأداء المالي الذي: "....يركز الأداء المالي على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف..."[1] وبالتالي فهو قريب من تعريف المردودية التي تعتبر: "تعرف المردودية بأنها قدرة

[1]طاهر منصور حسن شحدة، **استراتيجية التنويع والأداء المالي**، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 30، العدد 02، 2003، ص296.

المؤسسة على تحقيق الأرباح نتيجة لاستخدام رأس مالها في نشاطها الاستغلالي،كما تعتبر أفضل المعاييرللحكم على أداء المؤسسة..."[1]، لذلك فقد اخترنا مؤشر **المردودية** ك**متغير تابع** في دراستنا القياسية:

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع
التشخيص والتحليل المالي	الأداء المالي في المؤسسات المصرفية
1. رأس المال العامل FR؛ 2. الاحتياج في رأس المال العامل BFR؛ 3. الخزينة T؛ 4. نسب الملاءة S؛ 5. السيولة L؛ 6. رأس المال C.	• المردودية المالية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات البحث.

- **خامسا: الأدوات الإحصائية المستعملة:**

[1] كافي ياسمين، **دور مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة ورقلة، الجزائر، 2015-2016، ص05.

اعتمادا على برنامجEviews 08 لاستخراج بعض الأساليب الإحصائية والمتمثلة في: الاحتمالات والانحراف المعياري وكذا معامل الارتباط إضافة إلى اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي مع اختبار "داربن واتسون"...إلخ؛

ثمّ قياس العلاقة بين المتغيرين من خلال بناء نموذج الإنحدار الخطي واستخراج الإنحراف المعياري والاحتمال ومؤشرات "داربن واتسون"، وكذا اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي مع معاملات الإرتباط وتست ستودنت، وللإشارة فإنّ متغيرات الدراسة تمثلت في استخدام عنصر **التشخيص المالي** كمتغيرات مستقلة باستعمال كل من رأس المال العامل والإحتياج في رأس المال العامل ومؤشر الخزينة والسيولة والملاءة إضافة إلى مؤشر رأس المال بإعتبارها كلّها تستخدم في التحليل المالي، وعنصر **الأداء المالي** اعتمادا على نسب **المردودية المالية كمتغير تابع** من أجل تمحيص وتدقيق وبحث نتائج الدراسة؛

سادسا: مقياس التحليل: استخدمنا مقياس **تحليل المعنوية الإحصائية أقل من 5%**

الجدول رقم (2–4) مقياس أو مجال اختبار وتحليل المعنوية الإحصائية

معامل احتمال≥ 5%	معامل احتمال=5%	معامل احتمال≤ 5%
وجود معنوية أي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية	وجود معنوية أي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية	لا توجد معنوية أي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات البحث

الجدول(2–5) يوضح متغيرات الدراسة الواردة في البرنامج

المتغيّر	الرمز في البرنامج
رأس المال العامل	**FR**
الاحتياج في رأس المال العامل	**BFR**
الخزينة	**T**
نسب الملاءة المالية	**S**
نسب السيولة	**L**
مؤشر رأس المال	**C**
نسب المردودية المالية	**RF**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات البحث لإدراجها ضمن برنامج Eviews 08

المطلب الثاني: تحليل البيانات ومناقشة النتائج

من خلال هذا المطلببعد أن حددنا طريقة وأدوات الدراسة وقمنا بالدراسة التحليلية، سنتناول في مايلي مجموعة من النتائج المتوصلعليها وتحليلها ومناقشتها من أجل الوصول إلى النتيجة النهائية ومقارنتها مع نتائج الدراسات السابقة ونتائج الدراسة التحليلية

الفرع الأول: عرض النتائج

بعد تحديد عدد من المتغيرات الاقتصادية التي رأينا أنها تأثر على المتغير التابع (**الأداء المالي**) والتي تمثلت في بعض مؤشرات التحليل المالي، من خلال دراستنا التحليلية والنظرية والتطلع على الدراسات السابقة سيتم صياغة النموذج حتى نتمكن من عرض النتائج ومناقشتها؛

صياغة النموذج القياسي:

إنّ من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها هي صياغة النموذج القياسي، حيث يتم تحديد المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في **الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية**، ومن هنا سنحاول تحديد المتغيرات وترميزها بحيث نجد:

- **المتغير التابع**: يتمثل في **الأداء المالي** واخترنا **نسب المردودية المالية** ويرمز له بـY أو RF
- **المتغيرات المفسرة (المستقلة)**: وتتمثل في:
  - x1: (FR) يمثل **رأس المال العامل**؛
  - x2: (BFR) يمثل **الاحتياج في رأس المال العامل**؛
  - x3: (Tres) يمثل **مؤشرات الخزينة**؛
  - x4: (Sol)يمثل **نسب الملاءة المالية**؛
  - X5:(liq) يمثل **معامل السيولة أو المراقبة**؛
  - X6: (Capital) يمثل **رأس المال**.

بعد ترميز متغيرات النموذج القياسي وتجميع البيانات الخاصة بكل متغير، يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج القياسي كما يلي:

$$\mathbf{Y= f(x1, x2, x3, x4)}$$

ومنه يمكن كتابة الصيغة الخطية للنموذج القياسي الخاص **بالأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية** بالشكل التالي:

$$\mathbf{Y= c+ x1a1 + x2a2 + x3a3 + x4a4 + Ei}.$$

حيث أن:

Y: المردودية المالية بوحدة مليار دينار جزائري؛

X1: يمثل رأس المال العامل بوحدة مليار دينار جزائري؛

X2: الاحتياج في رأس المال العامل (مليار دينار جزائري)؛

X3: الخزينة (وحدة المليار دينار جزائري)؛

X4: نسب الملاءة (نسب مئوية)؛

X5: معامل السيولة (نسب مئوية)؛

X6: رأس المال (مليار دينار جزائري)؛

I: تمثل عامل الزمن؛

a4,a3,a2,a1: تمثل معلمات النموذج؛

c: المعامل الثابت؛

Ei: يمثل الحد العشوائي.

ملاحظة: النموذج القياسي ذو طابع احتمالي لذا تمّ إدراج حد الخطأ، حيث أنه يمثل بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على لكن يصعب قياسها.

الفرع الثاني: تقديم النتائج

يتم تقدير النماذج القياسية بطريقة المربعات الصغرى (MCO) باعتبارها من أحسن الطرق لتقدير النماذج، ويتم ذلك بالإستعانة بالبرنامج الإحصائي (Eviews8)، وبعد إدخال البيانات في هذا البرنامج تظهر نتائج التقدير للنموذج الخطي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(2-6): نتائج تقدير النموذج للمتغير التابع "الأداء المالي في المؤسسات" خلال الفترة من سنة 2012-2015

Dependent Variable: Y

Method: Least Squares
/13/19 Time: 10:085Date: 0
Sample: 2012S2 2015S2
Included observations: 7

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.347219	0.244907	1.417759	0.3911
FONDROULEMENT	9.72E-12	4.08E-12	2.383255	0.2529
BESOINFR	2.34E-11	2.52E-12	9.318652	8130.0
LIQ	0.109349	0.198497	0.550886	0.6794
SOL	2.999810	0.253219	11.84668	0.0536
TRES	-1.20E-11	3.39E-12	-3.541297	0.1752

R-squared	0.999244	Mean dependent var	0.178802
Adjusted R-squared	0.995462	S.D. dependent var	0.029591
S.E. of regression	0.001993	Akaike info criterion	-9.829571
Sum squared resid	3.97E-06	Schwarz criterion	-9.875934
Log likelihood	40.40350	Hannan-Quinn criter.	-10.40261
F-statistic	264.2302	Durbin-Watson stat	2.576792
Prob(F-statistic)	0.046671		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews8

- **الدراسة الاقتصادية للنموذج الخطي:**

نلاحظ من خلال هذا الجدول مايلي:

- **إنّ معامل c الثابت:** يظهر بنتيجة موجبة أي أنّ العلاقة طردية بينه وبين المتغير التابع **المردودية المالية (الأداء المالي في المؤسسات)**، لكنه بنسبة معنوية أكبر من 5%، وهو ما يظهر في الإحتمال من خلال الجدول الذي يتضمن مخرجات البرنامج، وبالتالي من الأحسن استبعاد هذا المتغير المستقل الثابت لأنّ وجوده أو عدمه في النموذج لا يقدم أي إضافة أو قياس للأداء المالي المعبّر عنه في النموذج بالمردودية المالية؛
- **معامل رأس المال العامل FR:** يظهر في الجدول بنتيجة موجبة بمعنى أنّ العلاقة طردية بينه وبين المتغير التابع (الأداء المالي في المؤسسات) الممثل في المردودية المالية، أي أنّه كلما زادت قيمة رأس المال العامل في المؤسسة أو في هذا البنك محل الدراسة "سوسيتي جنرال الجزائر" يرتفع هامش المردودية المالية بواقع قيمة المعامل الظاهرة في الجدول، وهو أمر بديهي كلما تقوم أي مؤسسة أو بنك برفع رأس المال العامل أي زيادة في الأموال الدائمة وبالتالي قدرة البنك على تمويل استثماراته وأصوله عن طريق هذه الأموال الدائمة ممّا تنتج عنها نسبة من الأرباح، لنجد في الأخير أنّ قيمة المردودية المالية قد زادت ومنه الرفع في مستويات الأداء بشكل تلقائي وهو المطلوب في دراستنا،

لكن من خلال الجدول يتبين أنّ رأس المال العامل لا يمكن له أن يؤثر على المتغير التابع المردودية المالية التي نقيس به الأداء في البنك، لأن احتماله يظهر بنسبة 25% أي أنه يفوق الـ5% بمعنى أنّه لا توجد علاقة بين المتغيرين ذات دلالة إحصائية، وبالتالي فقد نستبعد هذا المتغير من النموذج لنستعين بمتغيرات أخرى فرأس المال العامل لا يؤثر على المردودية المالية في هذا البنك وخلال الفترة بين سنة 2012 و2015، وبالتالي فتحليل سبب عدم التأثير يرجع إلى عدّة إحتمالات من بينها دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة تقلبات أسعار النفط ومنه تخوف البنك "سوسيتي جنرال" من الرفع في مستويات الأموال الدائمة وبالتالي خفض في مردودية البنك، وهناك عدّة تصوّرات يمكن تحليلها من طرف باحثين جدد أو خبراء في هذا المجال وهو التوقعات سابقة الذكر؛

- **معامل الإحتياج في رأس المال العامل BFR**: يظهر كذلك بقيمة موجبة أي علاقة طردية بينه وبين المردودية المالية التي نقيس بها المتغير التابع الأداء في المؤسسات الاقتصادية حالة البنك محل الدراسة، حيث وبالرغم من أنّ الاحتياج في رأس المال العامل دوما كان بقيمة سالبة أي أنّ الاحتياج أقل من الموارد، وهو ما يدل على أن البنك يستطيع أن يموّل احتياجات الدورة من موارده قصيرة الأجل وأن هناك فائض وبالتالي يوجد هامش أمان كبير وهو مانقصد به المردودية المالية التي تقيس الأثر وعلاقتها بالأداء في المؤسسات الاقتصادية، في الأخير يمكن فهم أن العلاقة طردية كلما ارتفعت القيمة السالبة للاحتياج في رأس المال العامل كلّما زادت قيمة المردودية المالية وبالتالي الرفع في مؤشر الأداء المالي للبنك، ومن خلال الجدول يظهر لنا أنّ المتغير المستقل الممثل في الاحتياج في رأس المال العامل يؤثر على المردودية المالية بمستوى معنوية أقل من 5% كما يظهر في الجدول أي كلّما زاد ترتفع المردودية المالية بواقع ما هو ظاهر في معامل الاحتياج في رأس المال العامل، وهو مأظهرته الدراسة النظرية والدراسات السابقة وكذا التحليل الذي قمنا به في الشق التطبيقي؛
- **معامل السيولة**: يظهر كذلك هو الآخر بقيمة موجبة أي له علاقة طردية مع هذا المتغير التابع المردودية المالية، حيث تشير نسب السيولة إلى أنّ وضعية البنك مريحة لما تكون أكبر من الـ100% أي أنّ هذا المؤشر الإيجابي يبيّن مدى قدرة البنك على تسديد ديونه والتزاماته قصيرة الأجل بالأصول المتداولة، وكذلك بالنسبة للسويلة الفورية فهي تدل على الفائض في النقدية غير مستقل أو عدم تجديد الاستثمارات، وكل هذه النسب للسيولة عندما تكون مرتفعة تدل على الوضعية المريحة للبنك، كما تؤثر على ربحية البنك عادة بالايجاب، إلاّ في بعض الحالات يمكن أن تكون ناتجة عن تجميد الأموال وتخوف البنك وهو ما يعيق سير نشاط البنك لعدم وجود روح المغامرة وقوّة التشخيص

والتحليل المالي، في الأخير يمكن باختصار أن نقول أن معدلات السيولة كلّما ارتفعت زادات من نسب الربحية للبنك ومستوى الأداء المالي فيه، وهو ما نبحث عنه في دراستنا، أمّا بالنسبة للدراسة الاحصائية فقد ورد في مخرجات البرنامج أنّ هذه النسب لا يمكن أن تؤثر على المردودية المالية ولا يمكن أن ترفع من مستوى الأداء المالي، هذا يمكن أن نثبته من خلال وقوع البنوك في خطر التجميد، أي أنّ خلال هذه الفترة شهد الاقتصاد الجزائري عدّة تذبذبات، ما أدّى بالعديد من المستثمرين الأجنبيين بترهيب رؤوس أموالهم أو ربما هناك العديد منهم من قاموا بتوقيف مؤسساتهم بالجزائر، فالبنسبة لبنك "سوسيتي جنرال الجزائر" فقد تخوف من الاستثمار ما أدّى به إلى تجميد أمواله وخوفه من المغامرة، لذلك فقد ظهر معامل السيولة بنسبة أكبر من الـ5% أي أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بينه وبين المتغير التابع، وبالتالي كذلك نستبعد هذا المتغير ونستعين بالباقي؛

- **معامل الملاءة المالية:** كذلك يتبين من خلال الجدول أنّ معامل الملاءة موجب يعني العلاقة طردية كلّما ارتفع معدل الملاءة المالية يرتفع هامش المردودية وبالتالي يزيد في مستوى الأداء المالي، حيث أن الملاءة في البنك تبيّن مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزماته اتجاه زبائنه في الأجل القصير، وكذا يبّن مدى احتفاظ البنك بنسبة من رأس المال لتغطية المخاطر ووسادة أمان هذا الهامش الذي يجبر بنك الجزائر بالنسبة للبنوك والمؤسسات على أن يحتفظ بنسبة من رأس ماله تصل إلى 15%تحدّد وفقا لمعايير مدروسة، لذلك اقتصاديا هذا الهامش الذي يحتفظ به البنك أو المؤسسة يبعث في الزبون نوع من الثقة والأمان ليقوم بالتعامل مع هذا البنك أو المؤسسة بأريحية وأمان دون خوف ممّا يساعد على الرفع من ربحية البنك وبالتالي الزيادة في المردودية المالية للوصول إلى مستويات ممتازة من الأداء المالي، كما أنّهناك اعتبارات عديدة تبرّر العلاقة طردية بين المتغيرين، هذا اقتصاديا، أمّا قياسيا أو احصائيا فقد تبيّن أنّ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلا الملاءة المالية وهامش المردودية المالية الذي يقيس الأداء المالي في البنوك وهو المتغير التابع ظهرت العلاقة بواقع معنوية إحصائية 4% أي أقل من 5% وهو المجال الأحسن للتأثير على المتغيرين، ومنه يمكن إثبات ما قمنا بتحليله وصياغة نموذج خطّي وفقا لهذا المتغير الذي يحسّن من النمذجة كما أنّ العلاقة الطردية ظهرت بزيادة حوالي 3% أي كلما زادت نسب الملاءة يرتفع معدل المردودية المالية بنسبة 3%، في الأخير يمكن قبول هذا المتغير في النموذج الإحصائي وإثبات صحة هذه الفرضية؛
- **معامل الخزينة:** يظهر جليّا أن المعامل الوحيد مؤشر الخزينة الذي ظهر سالبا أي بعلاقة عكسية مع معدل المردودية المالية التي تقيس الأداء المالي، هذا أمر طبيعي لأنّ المردودية المالية تقاس عن طريق

النتيجة الصافية إلى الأموال الخاصّة وهو يمثل ربحية البنك أو المؤسسة وتقيس العائد المحقق من استثمار أموال المؤسسة، أمّا بالنسبة لمؤشر الخزينة فهو يقاس عن طريق طرح الاحتياج في رأس المال العامل من رأس المال العامل، وهو ما يتعلق بالأصول الثابتة يمكن أن يظهر بنتيجة سلبية بسبب قيمة الاحتياج في رأس المال العامل التي تظهر عادة سلبية، لذلك نجد أنّ العلاقة عكسية، كلما ارتفع مؤشر الخزينة أي الفوائض التي تجمع خلال الدورة يقل معدّل المردودية، لكن هذه النتائج لا يمكن الاستعانة بها لأنّها ظهرت من خلال الجدول أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخزينة والمردودية المالية، وبالتالي قياسيا لا يمكن اعتماد مؤشر الخزينة كمؤشر أو أدات من أدوات التشخيص المالي لقياس الأداء المالي؛

- **معامل رأس المال:** في بناء نموذج الدراسة القياسي قمنا باستبعاد متغير رأس المال نظرا لتجانس معطياته من جهة، ولتحسين النمذجة ونظرا لرفضه في البرنامج من جهة أخرى، حيث نرى من خلال التحليل السابق أنّ رأس مال البنك خلال هذه السنوات أو ابتداء من سنة 2008 إن صحّ القول تمّ رفع رأس المال إلى 10 مليار دينار جزائري وهو ما التزم به البنك، حيث أنّ رأس المال في البنك أو في أي مؤسسة يوضح المركز المالي للمؤسسة ومكانتها في القطاع أو في الاقتصاد، وعليه يمكن إثبات أو رفض هذا المتغير اقتصاديا فقط، حيث أنّ الرفع في رأس المال يؤدّي بطبيعة الحال إلى الزيادة في أرباح المؤسسة أو البنك وعليه يمكن القول باختصار أن زيادة رأس المال تساعد في زيادة المردودية المالية وكذا تحسين مستوى الأداء المالي في البنك، حيث تظهر نتائجه ويمكن تبريرها عند استعمال السلاسل الزمنية التاريخية طويلة المدة أي يمكن قياسه عند اختيار فترة طويلة مثلا منذ نشأة هذا البنك، حين تظهر لنا التغيرات في رأس المال وبالتالي التغير في معدلات المردودية المالية، في الأخير يمكن اعتماد هذا المتغير من خلال دراستنا كمتغير يؤثّر على الأداء المالي.

فرضيات النموذج:

- الأمل الرياضي للأخطاء معدوم$E(ei)= 0$؛
- تجانس (ثبات) تباين الأخطاء؛
- عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء؛
- الحد العشوائي يتبع التوزيع الطبيعي.

اختبار فرضيات النموذج:

يوجد نوعان من الاختبارات في الاقتصاد القياسي، اختبارات إحصائية وأخرى قياسية، وسنعتمد في تقييم معلمات النموذج الخطي على الاختبارات الاحصائية وتتمثل في اختبار المعنوية لقياس درجة الثقة في المعلمات المقدرة من العينة كأساس جيّد للوصول إلى معلمات المجتمع من خلال اختبار قيمة t، واختبار احصائية F، وحدود الثقة لمعلمات الانحدار، واختبار جودة الارتباط للحكم على مدى المقدرة التفسيرية للنموذج بواسطة R square والمصحّح في حالات النموذج المتعدد.

1. اختبار المعنوية:

يختبر هذا النموذج قبل كل شيء العلاقة بين المتغير المستقل والتابع، وذلك للتأكد من وجودها من خلال اختبار المعنوية الإحصائية للمعلمات المقدرةβكلا على انفراد وفي هذا المجال توجد فرضيتين:

- فرضية العدم: وتنص على عدم وجود علاقة بين المتغيرين التابع والمستقل، x وy

$H0 : \beta = 0$

- الفرضية البديلة: وتنص على وجود علاقة بين x وy أي أن:

$H1 : \beta \neq 0$

التحليل الإحصائي:

- **اختبار المعنوية ككل للنموذج:**

نستعمل معامل التحديد R square و المصحح واختبار فيشر F لاختبار المعنوية الكلية للنموذج المتحصل عليه:

أ. **معامل التحديد:**

يقدر معامل التحديد بـ0.999244 R squareأمّا بالنسبة لمعامل التحديد المصحّح Adjusted R-squared يقدر بـ 0.995462 وهذا يعني أنّ للنموذج قدرة تفسيرية جيّدة وعالية جدّا أي أنّ المتغيرات المستقلة تشرح المتغير التابع بنسبة 99% أمّا الباقي 01% فتفسره عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ؛

ب. **اختبار فيشر الاحصائية:**

نلاحظ من خلال الجدول أن للنموذج معنوية عند مستوى احتمال 0.046671 أي أنّ للمتغيرات المستقلة والتابعة قدرة تفسيرية جيّدة لأنّ الاحتمال ظهر بمستوى معنوية أقل من 5%.

- **اختبار المعنوية الإحصائية للمعالم:**

- بالنسبة للمعامل الثابت c نلاحظ أنّ قيمته المحتسبة المطلقة لإحصائية ستودنت 0.3911 أقل من القيمة الحرجة للتوزيع الطبيعي، أي نقبل فرضية العدم H0 بمعنى ليس لثابت c معنوية إحصائية، كما أن مستوى المعنوية 0.3911 أكبر من مجال الثقة للمعنوية الاحصائية 5% ما يدل على أن ليس له تأثير على المتغير التابع؛
- بالنسبة لمعامل رأس المال العامل نلاحظ أن قيمته المحتسبة لاحصائية ستودنت 0.252 أقل من القيمة الحرجة للتوزيع الطبيعي 0.05، أي نقبل فرضية العدم بمعنى أن معامل رأس المال العامل ليس له معنوية احصائية عند مستوى 0.252 ما يدل على أنه لا يمكن قبول رأس المال العامل في النموذج بخطأ قدره 25% عند مستوى معنوية أكبر من 5%؛
- بالنسبة لمعامل الاحتياج في رأس المال العامل نلاحظ أن قيمته المحتسبة لاحصائية ستودنت 0.0381 أكبر من القيمة الحرجة للتوزيع الطبيعي 0.05، أي نرفض فرضية العدم بمعنى أن معامل

رأس المال العامل له معنوية احصائية عند مستوى 0.0381 ما يدل على أنه يمكن قبول الاحتياج في رأس المال العامل في النموذج بخطأ قدره 3% عند مستوى معنوية أقل من 5%؛

- بالنسبة لمعامل السيولة نلاحظ أن قيمته المحتسبة لاحصائية ستودنت 0.6794 أقل من القيمة الحرجة للتوزيع الطبيعي 0.05، أي نقبل فرضية العدم بمعنى أن معامل السيولة ليس له معنوية احصائية عند مستوى 0.6794 ما يدل على أنه لا يمكن قبول معامل السيولة في النموذج بخطأ قدره 67% عند مستوى معنوية أكبر من 5%؛
- بالنسبة لمعامل الملاءة المالية نلاحظ أن قيمته المحتسبة لاحصائية ستودنت 0.053 أكبر من القيمة الحرجة للتوزيع الطبيعي 0.05، أي نرفض فرضية العدم بمعنى أن معامل الملاءة المالية له معنوية احصائية عند مستوى 0.053 ما يدل على أنه يمكن قبول مؤشر الملاءة المالية في النموذج بخطأ قدره 5% عند مستوى معنوية أقل من 5%؛
- بالنسبة لمعامل الخزينة نلاحظ أن قيمته المحتسبة لاحصائية ستودنت 0.1752 أقل من القيمة الحرجة للتوزيع الطبيعي 0.05، أي نقبل فرضية العدم بمعنى أن معامل الخزينة ليس له معنوية احصائية عند مستوى 0.1752 ما يدل على أنه لا يمكن قبول مؤشر الخزينة في النموذج بخطأ قدره 17% عند مستوى معنوية أكبر من 5%؛
- **التحليل القياسي:**

بعد التأكد من صلاحية النموذج من الناحية الاقتصادية والإحصائية، سنقوم باختباره من الناحية القياسية لمعرفة مدى انسجامه وتطابقه مع الفرضيات الخاصة به وسيتم التطرق إلى:

1. **اختبار الإرتباط الذاتي بين الأخطاء: (داربن واتسون)**

يفترض داربن واتسون (DW) وجود فرضيتين أساسيتين هما:

- فرضية العدم: وتنص على انعدام الارتباط الذاتي؛
- الفرضية البديلة: وتنص على وجود الارتباط الذاتي.

نقوم بمقارنة قيمة (DW) المتحصل عليها من الجدول مع القيم النظرية (dl.du) المتحصل عليها من جدول داربن واتسون حيث أن DW : 2.576792 وهي القيمة المحسوبة لاختبار داربن واتسون؛

Dl 1.42321و du 2.7942 وهي القيم المجدولة لداربن واتسون عند n :7 ومستوى معنوية 5%

ويلاحظ من خلال هذا الشكل أن قيمة DW المحسوبة تقع ضمن منطقة غير المحددة، أو ما يسمى بمنطقة عدم اتخاذ القرار أو كذا منطقة اللّاحسم، وبالتالي فلا يمكننا ابداء أي رأي حول إن كان هناك ارتباط بين المتغيرات أم لا، لذلك فسنستعين ببعض الاختبارات الأخرى لقياس مدى فعالية النموذج، في الأخير يمكننا قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط؛

الشكل رقم: (2–6) يوضح مجال الثقة لاختبار "داربن واتسون"

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على البيانات

2. مشكل التوزيع غير الطبيعي للبواقي: Jarque–Bera

نلاحظ من خلال الشكل الموالي أن البواقي تأخذ شكل التوزيع الطبيعي، كما أن الانحراف المعياري jarque–bera أي 0.000814 أقل من 0.05، أي نقبل فرضية العدم ومنه بواقي معادلة الانحدار موزع توزيعا طبيعيا، بغض النظر عن الاستعانة بالاحتمال الذي يفوق الـ0.05 فهو يعادل ما نسبته 55%

الشكل رقم: (2–7) يوضح مخرجات برنامج eviews لاختبار التوزيع الطبيعي

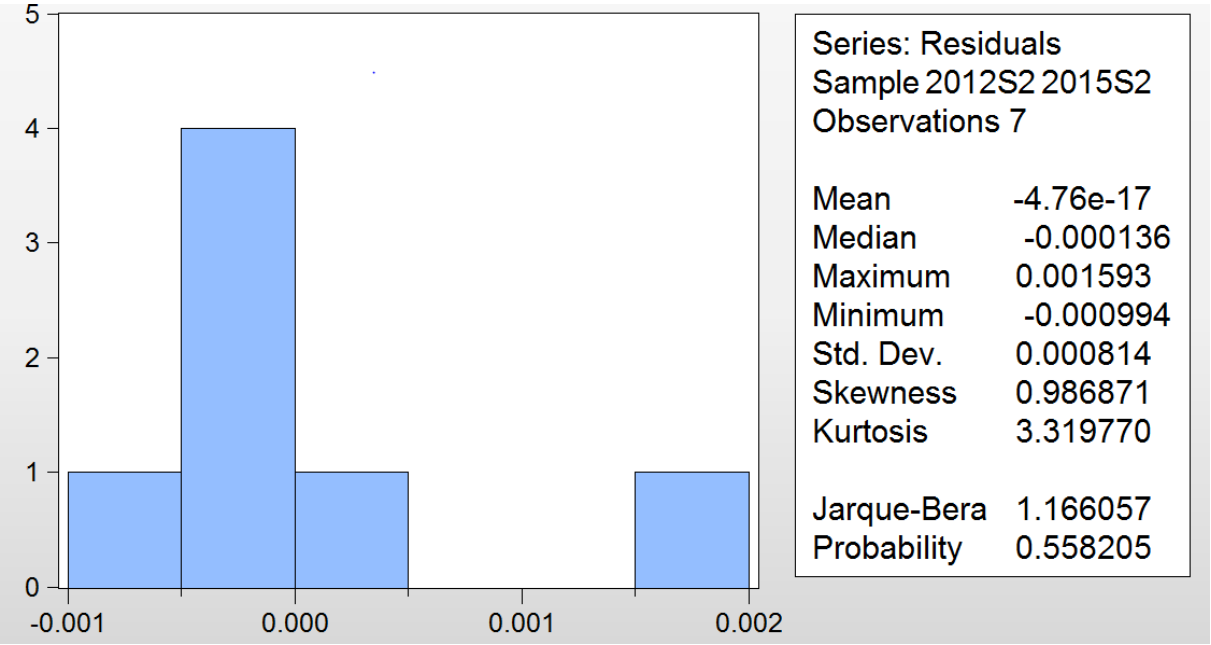

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews8

من خلال دراستنا التطبيقية التحليلية والقياسية اعتمدنا على بنك "سوسيتي جنرال الجزائر" كعينة محل دراسة تمكننا من تعميم نتائج البحث على معظم المؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر والتي تساهم في تمويل الاقتصاد وبالتالي تساهم في تمويل التنمية المستدامة، حاولنا اسقاط دراستنا باستخدام سلسلة زمنية تتراوح إلى الخمس سنوات، خاصّة السنوات التي جاءت بعد الأزمة المالية العالمية والتي أثّرت نوعا ما على الاقتصاد الجزائري وبالتالي فقد مسّت الأداء الملي للمؤسسات، ممّا جعل بجميع المؤسسات والسلطات والحكومة إلى التوجه الحديث نحو عصرنة وحوكمة المؤسسات، وإدخال نهج المعايير الدولية بدءا بالمعايير المحاسبية IAS &IFRS بما يكفل محاولة إرساء مبادئ التشخيص المالي واستخدام أدوات التحليل المالي، فمن خلال دراستنا فقد حاولنا التعرف على دور التشخيص المالي في تقييم الأداء في المؤسسات الاقتصادية، وذلك بالاستعانة ببعض المتغيرات التي تعتبر من أدوات أو أساليب التشخيص المالي، بما فيها أدوات التحليل والتنبؤ المالي، وكذا قائمة التدفقات النقدية مع مؤشرات التوازن المالي...إلخ، فهناك العديد من مراحل وأساليب التشخيص المالي، في دراستنا تطرقنا إلى بعضا منها والمتمثلة أساسا في رأس المال العامل وكذا الاحتياج في رأس المال العامل، إضافة إلى معدلات السيولة والملاءة ومؤشرات الخزينة مع رقم الأعمال، هذه المؤشرات باعتبارها من أساسيات التشخيص المالي المعتمدة بواسطة المعايير الدولية والتي أردنا من خلالها أو استعمالها كأسلوب للتشخيص المالي، لنرى الدور الذي يمكن أن تؤديه في تقييم أو تحسين الأداء المالي في البنوك أو المؤسسات الاقتصادية والمالية، حيث ولصعوبة تحويل المتغير التابع في

دراستنا ألا وهو الأداء المالي في المؤسسات إلى متغير أو رقم، أسقطنا مؤشر المردودية المالية ووضعه بمثابة متغير تابع يفسّر لنا الأداء المالي، حيث لم يكن اختياره عشوائيا فقد كان بالتوازي مع التعريفات الإجرائية لهما، ولقرب المعنى للمصطلحين إخترناه كمتغير تابع، في الأخير أثبتت الدراسة التحليلية أولا أنّ معظم المتغيرات تفسّر وتؤثر على المتغير التابع الأداء المالي، أمّا بالنسبة للدراسة القياسية فقد أفرزت مخرجات برنامج Eviews أنّ هناك متغيرين فقط يمكن أن يؤثرا على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، المتغير المستقل الأول يتمثل في الإحتياج في رأس المال العامل، والثاني نسب الملاءة، ومنه قمنا في الأخير ببناء نموذج الإنحدار الخطي.

خلاصة الفصل الثاني:

بعد القيام بالدراسة التحليلية والقياسية ومحاولة إسقاطها على عيّنة من البنوك متمثلة في بنك "سوسيتي جنرال الجزائر واطّلاعنا على موضوع التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء المالي في المؤسسات المصرفية، اتضح لنا أوّلا من خلال الدراسة التحليلية وبالاستعانة بالسلاسل الزمنية أنّ جميع المؤشرات التي تدخل أو تفسّر لنا المتغير المستقل "التشخيص المالي" جميعها تفسّر لنا الأثر الاقتصادي على المتغير التابع، حيث أنّنا في دراستنا اخترنا فقط حوالي 07 مؤشرات لكن لها قوّة تفسيرية اقتصادية هائلة تساعد على التوصل إلى نتائج البحث المرجوة واختبار صحة أو نفي فرضيات الدراسة، وبالتالي فقد تبيّن أنّ المؤسسة أو البنك عند تعميم النتائج على جميع المؤسسات العاملة في الجزائر يمكن لهذه المؤشرات أن تحدث أثرا اقتصاديا على الأداء المالي، أمّا بالنسبة للدراسة القياسية فقد استعنا ببرنامج eviews الإحصائي لإثبات صحّة ما ذكرناه في التحليل، وعليه قمنا باختيار نفس المؤشرات كمتغيرات مستقلة، والبالغ عددها ستّة (06)، متضمنة رأس المال العامل والإحتياج في رأس المال العامل، إضافة إلى معدلات السيولة والملاءة المالية ومؤشر الخزينة مع رأس المال، وفي الشق الثاني المتعلق بالمتغير التابع فقد اخترنا معدّل المردودية المالية ليفسّر لنا الأداء المالي في المؤسسات، وقد قمنا بإدراجه ضمن البرنامج على أساس سداسي وليس سنوي من سنة 2012 إلى غاية 2015 لنتحصل على 07 مشاهدات، في الأخير ظهرت نتائج البحث القياسي أنّ الإحتياج في رأس المال العامل ومعدّل الملاءة المالية لهما قدرة تفسرية وعلاقة ذات دلالة إحصائية وهو ما يتوافق مع فرضيات البحث؛

جدير بالذكر أنّ البنك عيّنة الدراسة يسعى جاهدا إلى استخدام الأساليب الحديثة للتشخيص المالي وبصفة دورية من أجل تحسين الأداء وليس تقييمه وهو ما استخلصناه من نتائج البحث سواء المتمثلة في الدراسة التحليلية أو القياسية، وعليه يمكن تعميم نتائج بحثنا على المؤسسات الإقتصادية العاملة في الجزائر.

الخاتمة

تم التطرق من خلال هذا البحث الى التشخيص المالي كمؤشر لقياس الأداء المالي فى المؤسسات المصرفية ، كما حددت دراسة الحالة بنك الشركة العامة للجزائر(SGA)-وكالة غرداية –حيث تمت مناقشة هذا الموضوع من خلال الأجابة على الشكالية الرئيسية للدراسة والتى تمحورت حول دور المؤشرات والنسب المالية في تقييم الأداء المالي فى المؤسسسات المصرفية.

يعد تقييم الأداء المالي ذو اهمية للمؤسسسات المصرفية ،اذ ان أي اختلال فى الهيكل المالي للمؤسسسات المالية قد يعرضها للخطر ويعرقل مسار حياتها خاصة وان البنوك تنشط فى محيط يتميز بالتغيير المستمر سواءا داخليا أو خارجيا دون أن ننسى خصوصية شروط المؤسسات المصرفية كونها تخضع لرقابة الوزارة فصليا مما يةجبها متابعة كل التغيرات فى النتائج المالية.

وعليه وحتى تتمكن المؤسسة المصرفية من النمو والاستمرارية يتوجب عليها تقييم أدائها ، وهذا من خلال القيام بالتشخيص المالي لنشاطها السنوي بهدف ابراز الوضعية المالية للمؤسسة حيث يتم ذلك من خلال استخدام مجموعة من أدوات التشخيص المالي،الأ أن التشخيص المالي غير كاف تماما لتقييم الداء بل يساهم فى عملية التقييم المالي.

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة وتحليل البيانات التي تمّ التطرّق لها تمكنّا من الوصول إلى النتائج التالية:

– يعتبر التشخيص المالي عملية تحليل للبنية الداخلية للمؤسسة المصرفية الذي يهدف الى التعرف على نقاط قوة والضعف وهذا باستخدام مجموعة من الأدوات التحليلية والتي تستخدم فى عملية تقييم الأداء المالي.

–تقييم الداء المالي هو عبارة عن تقنية تستعين بها من أجل ضمان استغلال أمثل للموارد المتاحة وفق أخداف المؤسسة.

– أنّ أدوات التشخيص المالي تساعد على تحليل وتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.

– يؤثر تشخيص الوضعية المالية على الأداء المالي للمؤسسات.

– للتشخيص المالي دور كبير على الوضعية المالية للمؤسسة محل الدارسة.

اقتراحات :

- طرح ووضع تدابير وإجراءات جديدة في السوق بما يناسب المعايير المعمول بها دوليا، والذي هو أمر مفروض على الاقتصاد الوطني لمواكبة التطوّرات، واعتماد أساليب التشخيص المالي كأسلوب جديد لمتابعة هذه الأنشطةوتقييم الأداء المالي؛
- ينبغي على السلطات الإشرافية بذل المزيد من الجهد في مجال تقييم الأداء وبصفة مستمرة ودورية، وذلك بتحديد أساليب جديدة ومحدّدة تختص في تقييم الأداء بجميع أنواعه، يكون ذلك وفق برامج ووسائل مسايرة لهذه التطوّرات الحاصلة؛
- قيام السلطات الإشرافية بإصدار قوانين وتشريعات تهدف إلى دعم انتشار الشفافية وتطبيق القواعد والتنظيمات والأسس المحاسبية الدولية لغرض تقوية البنية التشريعية والقانونية التي توفّر المناخ الملائم من أجل إرساء قواعد التشخيص والتحليل المالي الذي يهدف إلى تقييم الأداء المالي؛
- تفعيل دور المؤسسات في تعزيز وتطوير وظيفة التشخيص أو التحليل المالي، وبث برامج ودورات تدريبية، وتوفير المناخ اللّازم الذي من شأنه تقييم وتحسين الأداء المالي؛

آفاق الدراسة:

هذا البحث لم يلم بجميع الجوانب والتفاصيل المتعلقة بالموضوع اذيبقى مجرد محاولة تشوبها مجمكوعة من النقائص لعلها تكون منطقا لبحوث أخرى.

تقييم الأداء المالي باستخدام وثائق مالية أخرى.

صياغة الدراسة باسلوب اخر وهو أهمية التشخيص المالي فى تقييم المؤسسات المصرفية.

- **الكتب :**
- **الكتب باللغة العربية:**

1. أوليد لحيالي،**الاتجاهات المعاصرة للتحليل المالي**،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،عمان (2004)
2. الياس بن ساسي ،يوسف قريشي،**التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات**،ط1،دار وائل للنشر وتوزيع،عمان الأردن،(2006)
3. عباس عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي**التحليل والتخطيط المالي واتجاهات معاصرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان ،الأردن،(**2008**)
4. لحسن دردوري ،**دروس التشخيص المالي**،السنة الأولى ماستر ،تخصص مالية وحاكمية المؤسسة ومالية واقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر، بسكرة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2014-2015،
5. ناصر دادي عدون،**تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي الإدارة المالية**،دار المحمدية العامة، الجزائر،(1999)
6. عاطف وليد،**التمويل والإدارة المالية للمؤسسة**،دار الفكر الجامعي، الاسكندرية،(2008)
7. عبد الستار مصطفى الصحن وسعود جايد العمري،(2006):**الإدارة المالية اطر نظرية وحالات عملية**،دار وائل للنشر والتوزيع،ط2،عمان،
8. منير شاكر محمد ،اسماعيل اسماعيل،عبد الناصر نور،**التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، دار وائل للنشر ط3،عمان،(2008)
9. فايز سليم حداد،**الادارة المالية** ،الطبعة2،دار حامد للنشر والتوزيع،الأردن،(2009)
10. عمر وصفي عقيلي،**إدارة الموارد البشرية**،جامعة حلب،سوريا،(1991)
11. محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات**، دار الحامد للنشر و التوزيع، ط 01، الأردن، 2010.
12.
13. السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال و التحديات الراهنة**، دار المريخ للنشر، الرياض،2000
14. ناصر دادي عدون، معزوي ليندة، لهواسي هجيرة، **مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية (حالة البنوك)**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2004.
15. طاهر منصور حسن شحدة، **استراتيجية التنويع والأداء المالي**، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 30، العدد 02، 2003.

- **المراجع الأجنبية:**

1. jean peyrard **analysefinanciers**,8eme ed ,Ed vuibert,paris,(1999)

2. Laurence le gallo, **analyse financier,** Article de l'entreprise, DUT GEA, 2eme année option PMO, n°236,p12.

- **المذكرات والأطروحات:**

1. بلهاشمي جلالي طارق، **لوحة القيادة كأداة في مراقبة التسيير المصرفي**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، غير منشورة، جوان2006.

2. بن خروف جليلة، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و إتخاذ القرارات** ،رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة بومرداس، غير منشورة، 2008.2009.

3. بنية حيزية، **أهمية التخطيط المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة بوفال وحدة المسبك بالبرواقية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال و المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، غير منشورة، 2010-2011.

4. دادن عبد الغني **قياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية حلة بورصتي الجزائر و باريس**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، غير منشورة، 2006-2007.

5. رفاع توفيق ،**محددات اختيار الهيكل التمويلي للمؤسسة**،رسالة ماجستير في المالية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر،(2002)

6. زبيدي البشير، **دور التقارير المالية في تحسين الأداء للمؤسسة دراسة ميدانية في مجمع صيدال**، رسالة ماجستير تخصص محاسبة و تدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم و علوم التسيير، جامعة البليدة، غير منشورة، أكتوبر 2011.

7. زين عبد المالك، **القياس و الإفصاح عن القوائم المالية في النظام المحاسبي المالي،دراسة حالة مجمع صيدال(وحدةالحراش)**،رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر (2015)

8. شناي عبد الكريم ،**تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معاييير المحاسبة الدولية** رسالة ماجستير، كملية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة باتنة،(2008-2009)

9. قلو رفيق، **دراسة أثر التمويل الإسلامي على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة و مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، غير منشورة، 2010-2011.

10. كافي ياسمين، **دور مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة ورقلة، الجزائر، 2015-2016.

11. وضياف سامية، **تقييم الأداء المالي لشركات التأمين دراسة حالة شركة تأمين المحروقات خلال 2005-2008**، رسالة ماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، غير منشورة، 2009.

الملتقيات:

1. مليكة زغيب،مداخلة بعنوان **تأثير الهيكل المالي على القيمة السوقية للمنشأة**، الملتقى الوطني حول إشكالية تقييم المؤسسات الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة سكيكدة،الجزائر،(2005)

2. محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، **دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة**، الملتقى الوطني حول واقع آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، 05-2013/05/06 جامعة الوادي.

- **المواقع الالكترونية والأنظمة:**

1. http://www.societegenerale.dz/nous_connaitre.htm
2. http://www.societegenerale.dz/particuliers.html
3. النظام 14-01 المؤرّخ في 16 فيفري 2014 المادّة 02-08
4. المادّة 03 من النظام 11-04 المؤرخ في 2011.
5. التنظيم 90-01 الصادر في 04 جويلية 1990
6. المادة رقم 02 من النظام 04-01 الصادر في 04 مارس 2004.